## مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين حمدا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعد دراسة أي علم من العلوم ونظرياته أهم بكثير من دراسة مسائله وشروحه، وفيما يخص النحو العربي تعتبر أصول النحو هي نظريته التي بني عليها وتحت ضوئها يمكن فهم طريقة وضع أبواب النحو، ومعرفة سر وصول القواعد النحوية إلينا بهذه الحال التي نراها، ولهذا كان موضوع هذا البحث: **القياس النحوي ومنهجيته** لأن القياس أصل من أصول النحو بل من أهم أصوله، إذ يركز هذا البحث على بيان مفهوم القياس النحوي وأركانه، كما يشير إلى أنواع القياس وأوجه التلاقي والاختلاف بينها، كما يتناول منهجية توظيفه في النحو، فهذه الدراسة تناولت هذا كله بالشرح والتفصيل مُبيّنة أراء علماء النحو والأصول حول القياس وأوجه اتفاقهم واختلافهم.

**مشكلة البحث:**

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي

**هل للقياس النحوي منهجية؟ وإذا كان للقياس منهجية كيف يوظف القياس في النحو؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة:

ما هو القياس وما أركانه؟

ما علاقة القياس بالنحو؟

ما أنواع القياس و ما أوجه تلاقيها؟

ما دور القياس في توليد الصيغ الصرفية؟

ما دور القياس في بناء الجملة؟

**أهمية البحث:**

ترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية القياس نفسه في كونه من أهم أصول النحو العربي، كون القياس يساعد الناطق باللغة على حفظ لسانه من الوقوع في اللحن والخطأ، لارتباطه بالدراسات العربية

**أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى إبراز عدة أهداف منها:

1. بيان مفهوم القياس وعلاقته بالنحو.
2. الإشارة إلى أنواع القياس وتوضيح أوجه تلاقيها.
3. تحديد منهجية القياس النحوي في توليد الصيغ الصرفية وبناء الجملة.

**منهج البحث:**

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي.

**حدود البحث:**

يدور هذا البحث حول القياس النحوي و منهجيته في توليد الصيغ الصرفية وبناء الجملة ولا يتعداه إلى غيره إلا بما تقتضيه ضرورة البحث العلمي.

**هيكل البحث:**

قسمتْ الباحثة هذا البحث إلى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة بالإضافة إلى الفهارس والمصادر والمراجع على النحو التالي:

الفصل الأول: أساسيات البحث

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: مفهوم القياس في اللغة وفي الاصطلاح.

المبحث الثاني: أركان القياس

المبحث الثالث: القياس وعلاقته بالعلوم الأخرى

المبحث الرابع: القياس وعلاقته بالنحو

الدراسات السابقة

الفصل الثالث: أنواع القياس وأوجه تلاقيها

المبحث الأول: القياس الأصولي

المبحث الثاني: القياس المنطقي

المبحث الثالث: القياس اللغوي

المبحث الرابع: أوجه التلاقي بين أنواع القياس

الفصل الرابع: منهجية توظيف القياس في النحو

المبحث الأول: وظيفة القياس في توليد الصيغ الصرفية

المبحث الثاني: وظيفة القياس في بناء الجمل
المبحث الثالث: وظيفة القياس في الحذف التقدير
الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات
الفهارس:
فهرس الآيات القرآنية
فهرس الأحاديث النبوية
فهرس الأعلام
فهرس الأبيات الشعرية
فهرس مصادر البحث ومراجعه

## القياس في اللغة

قيس[1]: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياسه وقيسه إذا قدره على مثاله

قال الشاعر:

فهن بالأيدي مقياسته مقدرات و مخيّطاته.

والمقياس المقدار. وقاس الشيء يقوسه قوساً: لغة في قاسه يقيسه. ويقال: قسْته وقَسته أقوسه قوساً وقياساً، ولا يقال أقسته، بالألف.

والمقياس ما قيس به.

و القيس والقاس: القدر، يقال قيسُ رُمْحٍ وقاسه. [2]

(قيس)[3] قاسه بغيره وعليه، أي على غيره، يقيسه قيساً وقياساً، الأخير بالكسر، و اقتاسه، وكذا قيّسه إذا قدره على مثاله.

وقايست بين الأمرين: قدّرت' قاس الطبيب قعر الجراحة قيساً: قدّر غورها. و الآله مقياس وهو الميل الذي يختبر به.

ونقول: قبّح الله قوماً يسوّدنك ويقايسون برأيك.

وهذه مسألة لا تنقاس.

يقال: قاس الشيء بغيره [4]أو على غيره يقيسه قيسا وقياساً: أي قدره على مثاله

كذلك يقال: إن المعنى اللغوي للقياس ينحصر في إطار "التقدير".

جاء القياس بمعنى المنافسة وذكر المآرب في قول الشاعر:[5]

إذا نحنُ قايَسْنا المُلُوكَ إلى العُلى وإن كرُموا لم يَسْتطِعْنا المُقايسُ

أي: أنهم ينافسون الملوك و يسبقونهم إلى المعالي، قال الإمام الرازي:"قاس الشيء بغيره، وعلى غيره فأنقاس، وقايس بين الأمرين مقايسة، وقياسا، و أقتاس الشيء بغيره: قاسه بغيره"

---

[1] ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار الفكر، ط، 1410هـ–1990م، مج6'ص187،مادة قوس،1410هـ– 1990م

[3] مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر، ط'، د.ت، مج 8، ص435، مادة قوس، 1414هـ، 1994م

[4] محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة، ط، 2000م، ص603

[5] البيت لذي الرمة في ديوانه ص141، وهو من شواهد ابن منظور في اللسان6، ص187

و الزبيدي في تاج العروس ج4، مادة قوس، ص228

و جاء في المعجم الوسيط: قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه قيسا و قياسا: قدره على مثاله، والقياس في اللغة: رد الشيء إلى نظيره [1]

ولعل أشمل ما قيل في شرح كلمة "قياس" لغة ما قاله الآمدي في الإحكام:"...أمّا القياس فهو في اللغة عبارة عن التقدير، ومنه يقال: قست الأرض بالقصبة، وقست الثوب بالذراع، أي: قدرته بذلك، وهو يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بالمساواة، فهو نسبة وإضافة بين شيئين؛ ولهذا يقال: فلان يقاس بفلان ولا يقاس بفلان، أي: يساويه ولا يساويه [2]

**القياس اصطلاحا:**

أما القياس في الاصطلاح فيشمل عدة مفاهيم تختلف باختلاف العلوم التي يستخدم فيها كالفقه، والمنطق، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والنحو.

ويمكن توضيح مفهومه في كل من الحقول العلمية التي ذكرت ففي الفقه يعني:

حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما كالحكم بتحريم شراب ما حملا على الخمر لاشتراكهما في علة التحريم التي هي الإسكار،وهو عند الأصوليين منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص: أي الأصل و إضفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة [3]

وفي المنطق القياس يعني:

استنتاجا شكليا من مقدمتين مسلم بهما وبتعبير آخر: قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لذاته أدى إلى قول آخر، أي أوصل النتيجة الحتمية من القضيتين المسلم بهما كقولنا: كل ذي أذن من الحيوان يلد، [4]السلحفاة ذات اذن، فإن هذا يستلزم القول: بأن السلحفاة تلد.

يعتبر القياس ضرورة يلجأ إليها الإنسان في جميع ظروف حياته ليجدد بها موقفه من الناس، ومن الأشياء وبهذا المفهوم يعتبر أساسا لكثير من أوجه النشاط الإنساني، فمثلا يهدف علماء الاجتماع من وراء بحوثهم إلى بلوغ مرحلة من فهم

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مج، ص 77

[2] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد الأفاضل، ج3، ص167

[3] محمد أبو زهرة، أصول الفقه ، دار الفكر العربي، االقاهرة، 1424–2004م

[4] الآمدي: المبين في شرح ألفاظ المتكلمين، تحقيق حسن محمود الشافعي، القاهرة، 1403–1983م، ص80،81

أحوال المجتمع الإنساني بناء على دراسة التطور التاريخي، بحيث يمكنهم التنبؤ بمسير الأحداث الإنسانية في المستقبل قياسا على سيرها خلال مراحل تطورها الماضي، وأيضا علم النفس غايته تحليل السلوك تحليلا يمكن العالم النفساني من تحديد مسلك الفرد في موقف معين في المستقبل قياسا على استجابته الماضية. [1]

وفي النحو القياس يعني:

حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [2] وهذا يعني قياس الأمثلة على القاعدة المستقرأة مما نقل عن العرب الذين يحتج بكلامهم فالقياس في النحو هو المعول وإليه ذهب النحاة الأول بحكم فطرتهم وسجيتهم إذ حملوا الأقل الأندر على الأعم الأكثر من كلام العرب ثم أصبح منهجا ذا قواعد يعتمد عليه النحو، وذهب بعض النحاة إلى أن النحو كله قياس حتى قال الكسائي[3]:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع [4]

وذهب ابن الأنباري في أصوله إلى( إن النحو كله قياس فإنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو)[5]. يعرف ابن جني القياس بقوله:" القياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول، لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول".[6]

وقد عرفه الدكتور محمد سمير نجيب بأنه:" إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه تستدعي إحداهما على الأخرى". [7]

وبناء عليه يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للقياس وهو: عملية عقلية منهجية يتم فيها نقل حكم الأصل (القاعدة المطردة) إلى الفرع (المثال) بناء على علة جامعة من شبه أو تماثل.

---

[1] عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، مؤسسة الرسالة، ط2، 1400–1980م

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45

[3] * هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز الكسائي، أنظر سير أعلام النبلاء، الطبقة التاسعة.

[4] القطفي، أنباه الرواة، تحقيق محمد أبي الفضل، ج3 دار الكتب المصرية، 1986، ص264

[5] السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، المكتبة العصرية، بيروت، ص123

[6] العكبري، شرح اللمع، تحقيق فائز قار،ج1، ط1، الكويت، 140، ص6

[7] محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، دار الفرقان، 105، ص 191

ومن هذا المفهوم الإجرائي يتضح أن القياس النحوي عملية منهجية تمت وفق ثلاث مراحل هي:-

1) رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها وفق تماثلها في التركيب الإعرابي واستخراج القاعدة منها تعويلا على الغالب في السماع من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم
2) استبعاد كل صيغة لم ترد في السماع عن العرب ولو كانت موافقة للقياس نظريا.
3) اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سماعا منقولا يحفظ ولا يقاس عليه مثل: الشاذ والنادر وما دعت إليه الضرورة.

**أركان القياس:**

للقياس أركان أربعة، يشترك فيها النحو مع علم أصول الفقه، وتلك الأركان هي:

1. الأصل وهو المقيس عليه.
2. الفرع وهو المقيس.
3. العلة الجامعة بين الأصل والفرع.
4. الحكم الذي نسبته للفرع. [1]

التعريف بأركان القياس:

أولاً: المقيس عليه: وهو يشمل آي الذكر الحكيم، والقراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والمطرد والمسموع من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، ويشمل الشعر والنثر، وهناك عدة طرق لنقل هذا الكلام هي: السماع، والرواية، والمشافهة، والتدوين.

وقد أشار النحاة إلى بعض الأحكام التي تتصل ب" المقيس عليه" ومن بينها ما يأتي:

1. ألا يكون المقيس عليه شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، ومن ذلك قول الشاعر:

أضْربَ عنك الهموم طارقها ضربكَ بالسوط قونسَ الفرَس[2]

ومحل الشاهد في قوله "أضْرب" وهو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة، وتلك النون للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحذف؛ ولذلك هذا الاستعمال الذي ورد في الشاهد من حذف نون التوكيد ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال مرذول مطروح.

2. ألا يكون المقيس عليه شاذاً في السماع، مطرداً في القياس ، ومن أمثلة ذلك استعمال الفعل الماضي"وذر" و"ودع" شاذ في النطق أو السماع ولكنه مطرد في القياس، ولذلك لا يجوز استعمالها، لأن العرب لم يقولوهما، ولكن ليس هناك مانع يمنع من استخدام نظيرهما نحو: وزن، وعد، وإن لم تسمعها أنت.

---

[1] محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة، 2000، ص 4-6

[2] البيت ل طرفة بن العبد، وقد رواه أبو زيد في النوادر، ص13

3. ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع عن الكثير لمخالفته. ومن أمثلة القياس على القليل قولهم في النسب إلى شنوءة: شنىء، فقاسوا على ذلك وقالوا في ركوبة: ركبي، وفي حلوبة: حلبي وفي قتوبة: قتبى[1] فقد قاسوا على المثال الأول؛ لأن القياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه.

ومن أمثلة الكثير الذي لا يجوز القياس عليه، وأنه ضعيف عند سيبويه قولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش: قرشي، وفي سليم:سلمي، فهذا وإن كان أكثر من" شنىء" فهو ضعيف في القياس فلا يجيز سيبويه النسب إلى سعيد: سعدي ولا إلى كريم: كرمي.

**ثانياً: المقيس:**

يشمل" المقيس" كل ما تحمله على النصوص اللغوية، أو على كلام العرب من حيث الألفاظ والأبنية الصرفية والتراكيب النحوية، أو من حيث الأحكام التي تتصل بالصرف والنحو والدلالة؛ لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال؛ لذلك قالوا:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[2]". ومن أمثلة القياس الصرفي قولهم : " إنك إذا سمعت: قام زيد ، أجزت أنت ظرف خالد ، وحمق بشر وكان ما قسته عربياً( المقيس) كالذي قسته عليه(المقيس عليه). [3]

و من أمثلة القياس على الجمل أو التراكيب ما يتصل ب" الإسناد النحوي" وقد عبروا عنه بقولهم:" إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو أعجمياً نحو: زيد، وعمرو، وبشر.

وقد أجاز بعض القدماء القياس على أي مثال، وعلى كل ما كان لغة لقبيلة، ولكن الخليل بن أحمد يقول: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في

---

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيقمحمد علي النجار، المكتبة العلمية، ص115،99

[2] ابن جني، المنصف، دار إحياء التراث، ط، 1373ه – 1954م،180

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها

كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى).[1]

**ثالثاً: العلة**

هي الركن الثالث من أركان القياس، وهي تمثل الصلة أو الجامع بين طرفي القياس: المقيس عليه الأصل و المقيس الفرع، لذلك يطلق عليها بعض النحاة مصطلح" الجامع" أو" العلة الجامعة".

شروطها:

أ. الإيجاب: ويقصد به الحكم المقيس عليه [2]، ومنه : أن ابن مالك قد خطأ البصريين في علة إعراب المضارع عند ما قالوا : إن علة إعراب المضارع هي مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، حيث إن هذه الأمور ليست موجبة للإعراب في الاسم، وإنما الموجب قبول صفة واحدة فقط، ومعان مختلفة فتقول في:"ما أحسن زيداً" إن المراد التعجب إذا نصبت، والمراد النفي إذا رفعت، أما الجر والمراد به الاستفهام " [3]

ب. الظهور: وذلك أن تكون العلة وصفا ظاهراً يجري عليه الإثبات وقد اختلف النحاة في هذا الشرط، وكانوا علي مذهبين.[4]

المذهب الأول: اشترط التعليل بالعلة الظاهرة.

المذهب الثاني: لم يشترط لها شرطاً، بل جوزها.

ومن أمثلة ذلك: حملهم" جاءت" وعسى" في" ماجاءت حاجتك و"عسى الغوير أبؤسا" [5]على صار،حيث جعل لهما اسماً مرفوعاً وخباراً منصوباً ولا يجوز ذلك في غير هذين الموضعين.[6]

ج. التعدي: هو أن العلة تكون غير قاصرة على حكم معين.

د. المناسبة: وتسمى الإخالة أيضا؛ لأن بها يُخال –أي يظن– أن الوصف علة

---

[1] المرجع السابق، ص180

[2] السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، المكتبة العصرية– بيروت، ص124

[3] السيوطي، الإقتراح، ص126

[4] المصدر السابق، ص124–125

[5] سيبويه، الكتاب، المحقق:عبد السلام محمد هارون، دار مكتبة الخانجي، القاهرة، مج 1، 1408هـ، ص51

[6] المصدر السابق، ص51

**أنواع العلل.**

يرى ابن السراج أن العلل النحوية على ضربين هما: [1]

الأول: ما يؤدي إلى كلام العرب كقولنا الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وغيرهما.

الثاني: علة العلة: وهي مثل السؤال عن سبب رفع الفاعل وسبب نصب المفعول به، هذا حسب تصنيف ابن سراج. وقد صنفها الزجاجي إلى ثلاثة أنواع.[2]

علة تعليمية وعلة قياسية وعلة جدلية.

كما صنفها السيوطي إلى علة بسيطة وعلة مركبة.[3]

**رابعا: الحكم**

المقصود بالحكم إلحاق المقيس (الفرع) بالمقيس عليه (الأصل)، وكان علماء أصول النحو يقولون: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب وقد أجاز النحاة القياس على الحكم الذي ثبت بالقياس والاستنباط وقد ورد ذلك عند ابن جني الذي قال: (إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير ،متى جرى على غير من هو له. صفة، أوصلة، أوحالا، أو خبراً لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ،فما ظنك بالصفة المشبهه باسم الفاعل نحو قولك :زيد هند شديد عليها هو إذا أجريت شديداً خبراً عن هند ....فأظهرت الضمير وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر، لأن هذا الضمير، وإن كان منفصلا ومشبهاً للظاهر بانفصاله، فإنه على كل حال ضمير[4].

ويعلق السيوطي على جواز القياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط بقوله فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو الاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات[5].

ويرد هنا تساؤل عن اثبات الحكم أهو بالنص أم بالعلة؟ وللإجابة عليه يقول:

---

[1] ابن السراج، الأصول، تحقيق: عبد الحسن الفكي، مؤسسة الرسالة، ص35

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحيق علي أحمد، دار الأمل، الأردن ط1' ص64 –76

[3] السيوطي، الإقتراح، ص123–124

[4] إبن جني، الخصائص' ص168 وما بعدها

[5] محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة، 2000م، ص606–607

أبو البركات الأنباري[1]:" أعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص ؛ لأنه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق، وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيسا على غير أصل، وذلك محال . [2]

ألا ترى أننا لو قلنا بأن الرفع والنصب في نحو:( ضرب زيد عمرا) بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليه، وذلك لا يجوز. وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص و يثبت فيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب، المقيس عليهما بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية.

وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن النص مقطوع به، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة' لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعا به مظنونا، وكون الشيء مقطوعا بهم مظنونا في حال واحدة محال.

ويضيف ابن الأنباري قوله:" وقولهم: إن النص مقطوع، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون إلى آخر ما قرروا، قلنا: الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به، وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران فلا منافاة[3]".

**القياس وعلاقته بالعلوم الأخرى:**

لابد من الوقوف على مفهوم القياس في العلوم الأخرى حتى تتضح الرؤى والبيان فيما يلي:

مفهوم القياس في علم أصول الفقه:-

---

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1957م ، ص56 وما بعدها

[2] المرجع السابق، ص57 وما بعدها

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها

عرف الغزالي القياس بأنه: حمل مجهول على معلوم في أثبات حكم لهما،أو نفيه عنهما بأمر جامعُ بينهما[1] ، وهو تعريف الفخر الرازي نفسه. [2]

و عرفه علماء الأصول بأنه: إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بالاشتراك بينهما في علة الحكم.[3]

و عليه فإن مفهوم القياس الفقهي يقوم على ما يلي:

أولا: هنالك إلحاق أمر بأمر ما. والأول معلوم بالنص والثاني هو الملحق بالأول.

ثانيا: هذا الإلحاق يقوم على علة وتشابه بين الأمرين مثل إلحاقهم النبيذ بالخمر؛ للإسكار في كل.

ثالثا: قيام القياس الفقهي على إعمال الذهن، والموازنة بين الأمرين؛ للوصول إلى الحكم النهائي،فهم لم يحرموا(النبيذ) من أول وهلة وإنما بحثوا عن مسكر مثله (الخمر)، ثم وازنوا بينهما فوجدوا أن الخمر محرم بالنص؛ لأنه مسكر وحرموا النبيذ؛ لأنه يشبه الخمر في الإسكار.

**مفهوم القياس المنطقي:**

جاء في الموسوعة الفلسفية:"أن أرسطو قد عرفه بأنه"أ قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة شيء من غيرها من الاضطرار.[4]

وقد عرفه المعجم الوسيط بأنه" قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر"[5] ، ومثل له بالمثال الآتي[6]:

"..كما قلنا كل ذي أذن من الحيوان يلد، والأرنب ذات أذن فإن هذا يستلزم بأن الأرنب تلد ".[7]

---

[1] الغزالي،المستصفى علم الأصول، تحقيق: حمزة بن زهير، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1، ص16

[2] الفخر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط2، ج2، ص16

[3] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ص167

[4] معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، ط1، ص668

[5] المعجم الوسيط، ج1، ص800

[6] أنظر صحفة6 من هذا البحث

[7] المصدر السابق، ص800

**ومن أمثلة القياس المنطقي:**

إذا قلنا إن عليا إنسان، وكل إنسان يموت' إذن فعلي يموت ومن خلال المثال فإن علماء المنطق يسمون:

1- عليا مقيسا.

2- الموت مقدمة.

3- والنتيجة هي الحكم النهائي.

إذن فقياس المنطق يقوم على الآتي:

1- المقدمات.

2- الموازنة بين المقيس والمقيس عليه، لوجود علة جامعة بين الاثنين والوصول لحكم نهائي.

3- النتائج.

**مفهوم القياس والتقويم التربوي:**

تدور جميع تعريفات القياس حول وضع الظواهر أو الخصائص أو السمات في صورة كمية. [1]

و في مجال التعليم يعرف القياس بأنه: القيمة الرقمية الكمية التي يحصل عليها المتعلم في امتحان ما.[2]

**مفهوم القياس الكلامي:**

عرف بأنه: قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر. [3]

و يظهر أن الكلاميين قد سلكوا طريق المنطقيين في قياسهم، وحيث نجد تعريفهم للقياس هو تعريف المنطقيين نفسه، وليس هذا بغريب إذا علمنا أن علم الكلام وليد المنطق والفلسفة.

---

[1] تاج السر عبد الله الشيخ، القياس والتقويم التربوي، دار الرشيد، 2004 م، ص12

[2] المصدر السابق، ص13

[3] الإيجي، الموافق في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، ص36

مفهوم القياس اللغوي:

وأشهر تعريف له ما جاء به فندريس إذ إنّه عرفه بأنه: العملية الذهنية التي يخلف بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف .[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة الآتي:

أولا: أن القياس اللغوي يقوم به المتكلم.

ثانيا: أنه عملية ذهنية.

ثالثا: أنه يجري الكلمة و الجملة معا.

رابعا : لابد من نموذج يقاس عليه .

**مفهوم القياس الصرفي:**

المقصود بهذا القياس مجموعة الضوابط التي وضعها العلماء لصياغة التصغير والنسب، وصيغ الأفعال المضارعة، وأسماء الزمان والمكان وسواها من الضوابط التي تغني عن ذكر كل الأسماء المصغرة والمنسوبة. في اللغة.

وقد أجاد عن القياس الصرفي ابن جني في قوله:" وكذلك قولهم " إن كان الماضي على (فَعُل ) فالمضارع منه على (يَفْعُل )، وإن لم تسمع ذلك، كأن يسمع سامع (ضَؤل) ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه (يَضْؤل) وإن لم يسمع ذلك. [2]

**القياس وعلاقته بالنحو**

أعطى النحاة القياس عناية فائقة ورفعوه مكاناً علياً، حتى أن ابن جني قال:" مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس[3]"

ويعد عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي رائد القياس في النحو ومعه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي، يدلك على ذلك ما يروى لهما من أراء في كتب النحو واللغة، مما يؤكد إلمامهما بالقياس، ويكاد ظهور القياس يقترن باسم ابن أبي إسحق إذ وصفه ابن سلام" بأنه أول من بعج النحو ومد القياس، وشرح العلل وكان أشد تجريداً للقياس[4]"

---

[1] فندريس، اللغة ، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، لجنة البيان، ص205

[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص41 وما بعدها

[3] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1404ه، 1989م، ص70

[4] أبي بكر الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص31

وقد جعل ابن أبي إسحق القياس همه، واتخذه حاكماً صارماً على اللغة، لا ينقض له حكماً، ولا يخفر له ذمة، حتى دفعه تشبثه به إلى الطعن في أبيات من شعر الفرزدق لأنها تخالف ما استنبط من مقاييس.

وقد قال الفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

على عَمَائِمَنا يُلقَى و أَرْحُلِنَا  على زَوَاحِفَ تُزجى مُخها ريرُ[1]

فقال له ابن أبي اسحق: أسأت إنما هي مخها ريرُ وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. فهجاه الفرزدق بقصيدة يقول فيها:

فلو كان عبد الله مولى هجوته  ولكن عبد الله مولى مواليا

وما أن سمعه حتى قال له: أخطأت، وإنما هو مولى موال، يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في جوارِ وغواشِ إذ يحذفون الياء في حالتي الجر والرفع[2].

وقد عرف ابن الأنباري القياس النحوي بأنه:(هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[3]. وأيضا بأنه:( حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)[4].

ويذهب أبو البركات الأنباري إلى أن النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو وقال الكسائي في هذا الرأي قوله:

إنما النحو قياس يتبع  به في كل علم ينتفع

وذهب الإمام السيوطي إلى أنه لا يعلم أحد من العلماء أنكر القياس– مع أن الظاهرية أنكروه في الفقه وابن مضاء أيضا أنكره في النحو – وعلل السيوطي لرأيه بقوله:" لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم يصح منه الكتابة نحو: عمرو وبشر

---

[1] قصيدة من ديوان الفرزدق ص262

[2] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، دار النهضة المصرية، 1375-1955م، ص32

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص119

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، مرجع سابق، ص45

وازدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال[1].

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء و الأفعال، الرافعة و الناصبة والجازمة والجارة، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل. وذلك مناف لحكمة الوضع فوجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا.

والقياس النحوي مثل القياس الأصولي له أربعة أركان هي:

- الأصل : وهو المقيس عليه سواء أكان شعرا أم نثرا من كلام من يحتج بعربيتهم إضافة لآي القران ونصوص الحديث.
- الفرع: هو المقيس ويعنى به المثال أو المستجد من كلام المحدثين والمولدين.
- العلة : وهي الصفة الجامعة بين المقيس عليه والمقيس والتي بسببها ينقل حكم الأصل إلى الفرع.
- الحكم: وهو ما يجب أو يجوز أو يمتنع بالنسبة للاسم أو الفعل من رفع أو نصب أو جر(الاسم) أو جزم (الفعل).

و خلاصته أن القياس النحوي مبني على قواعد وأحكام وضعت باستقراء المسموع من كلام الذين يحتج بعربيتهم من العرب الذين كانت تجري العربية فصيحة صحيحة على ألسنتهم، وهو ليس مجرد عمل ذهني جدلي.

و لعلّ القياس عند النحويين صار فيما بعد أهم أصول النحو الثلاثة إذ فاق الاهتمام به السماع لدى جماعة من النحويين أمثال المبرد، وأبي علي الفارسي، وابن عصفور، و غيرهم.

فالقياس ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي وإنكاره لا يتحقق لأن النحو كله قياس يقول ابن الأنباري:" وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا" ثم ينقل الخضرمي ليونس بن حبيب" عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس[2]".

---

[1] السيوطي ،الاقتراح ، مرجع سابق، ص120

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص59

و عليه فإن القياس النحوي يعد مع السماع من أهم الوسائل والركائز التي بنيت عليها قواعد النحو العربي وبنيت عليها الدراسات النحوية.

## الدراسات السابقة

لا يعد هذا البحث أول بحث في القياس بل سبقته محاولات قديمة وحديثه ويعد بحثي محاولة لإكمال ما سبق

ومن الدراسات التي سبقت هذا البحث:

أ- **دراسة آمنة الأمين عبد الله،أثر القياس الفقهي في القياس النحوي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م:**

والمنهج المستخدم هو المنهج الوصفي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- النحاة أخذوا قياسهم من الفقهاء وطبقوه في القواعد النحوية كما في أركان القياس والعلة وشروطها ومسالكها مما يظهر فيه تأثر النحاة بالفقهاء فأعطوا القياس عناية فائقة ورفعوه مكانا عليا.

2- علل الفقهاء لا تظهر فيها الحكمة، لأن قياسهم نشأ من منطلق تعبدي لذلك ارتبط بالواقع العملي بخلاف علل النحو تدرك علته وتظهر حكمته.

**ب-محمد مكي عثمان القياس النحوي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه المسائل العسكريات بحث مقدم لنيل درجة الماجستير،جامعة أم درمان الإسلامية، 2003م.**

هدفت الدراسة إلى:

1- محاولة الباحث إثراء المكتبة العربية بهذا البحث.

2- محاولة الباحث إبراز شخصية أبي علي الفارسي وتفرده بمسائل القياس.

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي مع الاستفادة من المنهج التاريخي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- كتاب المسائل العسكريات كتاب صعب أسلوبه لذلك يصعب على القارئ الفهم السريع له.

2- أبو علي الفارسي علم لغوي جيد أخذ عنه تلاميذه اللغة أمثال ابن جني الذي تأثر به كثيرا.

3- كتاب العسكريات يشمل مواضيع حية تعتبر أساس اللغة.

ج- **دراسة مرتضى فرح علي وداعة، السماع والقياس في النحو العربي بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة النيلين، 1999م:**

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

**1-** القياس النحوي من صنيع النحاة، أما القياس اللغوي فمن صنيع المتكلم .

**2-** نشأ القياس في النحو فطريا ولم يتأثر بالمنطق أو الفقه، ثم تأثر بالفقه في عهد الخليل ثم بعلم الكلام في عهد ابن جني.

**3-** الأخذ عن الشعراء والأعراب ينبغي أن يكون على أساس الفصاحة ؛ لأن الاختلاط بالأمم الأخرى موجود منذ العصر الجاهلي.

د- **دراسة فاطمة سعيد يوسف، القياس في اللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ،جامعة الخرطوم، 1994م**

هدفت الدراسة إلى:

1- دراسة الاستقراء الذي قامت عليه مناهج النحاة في وضعهم لقواعدهم يحتاج لمزيد من إعادة النظر والتأمل.

2- الحاجة الماسة للتعريب، فيكون قياسا على كلام العرب نسد به النقص في معاجمنا اللغوية.

3- اهتمام الباحثة بالدراسات اللغوية والرغبة في التوسع فيها.

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج التي توصلت إليها:

1- القياس طريق يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل.

2- إن الحديث عن القياس اللغوي كان نتيجة اجتهاد الفقهاء والباحثين في علوم الشريعة أولا ولقد استفاد القياس اللغوي من القياس الفقهي، ويدل ذلك على اشتراك الأصوليين والنحاة في الحديث عن القياس وأنواعه وأركانه وفي الحديث عن العلة.

3- انتقال الدخيل إلى العربية لا يعيبها بل هو فيها دليل الحياة وبرهان تجدد و نماء.

هـ – دراسة إبراهيم عبد القادر، مصادر وأصول المنهج الكوفي النحوي بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم ، 2003م

هدفت الدراسة للكشف عما في المذهب الكوفي النحوي من إسهامات وضعها رؤساء هذا المذهب والتي أصبحت ذات فائدة للعرب.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- إن الكوفيين جعلوا مصادر نحوهم: النحو العربي ثم لغات الأعراب التي رفضها البصريون، والشعر الجاهلي والإسلامي والمحدث، والقراءات التي قبلوها جميعا على اختلاف درجاتها.

2- أكثروا من السماع عن العرب.

3- أما القياس فقد قاسوا على مالم يتوافر له شاهد مع نحاة البصرة في القياس الأغلب.

**و – دراسة مبارك حسين نجم الدين، القياس النحوي أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره في بناء المدرستين (الكوفة والبصرة) لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القرآن الكريم، 142هـ2003م.**

من أهم أهداف الدراسة:

1–شرح مفهوم القياس وبيان أهميته في النشاط اللغوي.

2–تحديد ضوابط القياس النحوي

3– وصف دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة.

المنهج: اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي مستقرئا ومحللا متتبعا القياس منذ نشأته.

ومن أهم نتائج الدراسة:

1–القياس ظاهرة فكرية مصدرها عقل الإنسان وما أختزن فيه من تجارب وقراءات ومعايشات وسماع وملاحظة.

2–للقياس النحوي ضوابط تحكم استخدامه لدى النحاة وتضبط منهجية تطبيقه وطرده وتمنع فوضى الأحكام النحوية الصادرة وفقه ومن تلك الضوابط كثرة الاستعمال والاطراد.

أوجه التلاقي والاختلاف:

تتفق جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أن كلا منها تتناول موضوع القياس النحوي وأركانه، أمّا أوجه الاختلاف كثيرة فمن الدراسات ما اقتصرت على دراسة القياس النحوي وأثره في القياس الفقهي، ومنها ما حصرت الدراسة في القياس عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه العسكريات، ومنها ما تناولت القياس وتوسعت فيه منذ نشأته وتطوره، أمّا الدراسة الحالية فتناولت القياس النحوي ومنهجيته في توليد الصيغ الصرفية وبناء الجملة، فتحدثت عن القياس وأنواعه، وعلاقته بالعلوم الأخرى، وعلاقته بالنحو ووظيفته في بناء الجملة العربية.

**القياس الأصولي**

القياس الأصولي هو إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها، في الحكم الذي ورد به النص، لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم[1].

فإذا دل نص على حكم في واقعة، وعرفت علة هذا الحكم بطريق من الطرق التي تعرف بها علل الأحكام، ثم وجدت واقعة أخرى تساوى واقعة النص في علة تحقق علة الحكم فيها فإنها تسوى بواقعة النص في حكمها بناء على تساويهما في علته لأن الحكم يوجد حيث توجد علته .

**حجية القياس:**

مذهب جمهور علماء المسلمين أن القياس حجة شرعية على الأحكام العملية وأنه في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية، بحيث إذا لم يوجد في الواقعة حكم بنص أو إجماع، وثبت أنها تساوي واقعة نص على حكمها في علة هذا الحكم، فإنها تقاس بها ويحكم فيها بحكمها، ويكون هذا حكمها شرعا[2].

**أدلة مثبتي القياس:**

استدل مثبتو القياس بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة و أفعالهم، وبالمعقول.

أمّا القرآن فأظهر ما استدلوا به من آياته ثلاث آيات:

الأولى: قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً [3]"

ووجه الاستدلال بهذه الآية، أن الله سبحانه أمر المؤمنين إن تنازعوا واختلفوا في شيء، ليس لله ولا لرسوله ولا لأولي الأمر منهم فيه حكم، أن يردوه إلى الله والرسول، ورده وإرجاعه إلى الله وإلى الرسول يشمل كل ما يصدق عليه أنه رد إليهما، ولا شك أن إلحاق ما لا نص فيه بما فيه نص لتساويهما في علة حكم النص من رد ما لا نص فيه إلى الله والرسول، وأولو الأمر، لأن فيه متابعة لله ولرسوله في حكمه.

---

[1] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، ط8، ص47

[2] المرجع السابق، ص48

[3] سورة النساء: الآية:58

الثانية : قوله تعالى:" هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ [1]" وموضع الاستدلال قوله سبحانه" فاعتبروا" ووجه الاستدلال أن الله سبحانه بعد أن قص ما كان من بني النضير الذين كفروا وبين ما حاق بهم" من حيث لم يحتسبوا" قال: فاعتبروا يا أولي الأبصار أي فقيسوا أنفسكم بهم لأنكم أناس مثلهم إن فعلتم مثل فعلهم حاق بكم مثل ما حاق بهم وهذا يدل على أن لسنة الله في كونه، أن نعمه ونقمه وجميع أحكامه هي نتائج لمقدمات أنتجتها، ومسببات لأسباب ترتبت عليها، وانه حيث وجدت المقدمات نتجت عنها نتائج، وحيث وجدت الأسباب ترتبت عليها مسبباتها، وما القياس إلا سير على هذه السنن الإلهية وترتيب المسبب على سببه في أي محل وجد فيه.[2]

وهذا هو الذي يدل عليه قوله سبحانه وتعالى" فاعتبروا" وقوله:" إن في ذلك لعبرة " وقوله:" لقد كان في قصصهم عبرة" فسواء فسر الاعتبار بالعبور أي المرور، أو فسر بالاتعاظ، فهو تقرير لسنة من سنن الله في خلقه، وهي أن ما جرى على النظير يجري على نظيره. ألا ترى انه إذا فصل موظف من وظيفته لأنه ارتشى فقال الرئيس لإخوانه الموظفين: أن في هذا لعبره لكم، أو اعتبروا لا يفهم من قوله إلا أنكم مثله فان فعلتم فعله عوقبتم عقابه.

الثالثة: قوله تعالى:" قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ "[3] جوابا لمن قال: من يحي العظام وهي رميم؟ ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله سبحانه دلل على ما أنكره منكروا البعث بالقياس فإن الله سبحانه وجه قياس إعادة المخلوقات بعد فنائها على بدء خلقها و إنشائها أول مرة قادر على أن يعيده، بل هذا أهون عليه.

فهذا الدليل القياسي إقرار لحجية القياس وصحة الاستدلال به.[4]

---

[1] سورة الحشر :الآية:2

[2] عبد الوهاب خلاف، أصول الفقه، مرجع سابق، ص49

[3] سورة يس، الآية: 78

[4] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص50

وهذه الآيات الدالة على حجية القياس أيدها في دلالتها أن الله سبحانه في عدة آيات من آيات الأحكام قرن الحكم بعلته مثل قوله تعالى:" قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ [1]"

وقوله في إباحة التيمم:" مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ "[2]،لأن في هذا إرشادا إلى أن الأحكام مبنية على المصالح ومرتبطة بالأسباب، و إشارة إلى أن الحكم يوجد مع سببه وما بني عليه.

وأما السّنة فأظهر ما استدلوا به منها دليلان[3]:

الأول: حديث معاذ بن جبل أن رسول الله لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال له:"كيف تقضي إذا عرض لك القضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله، فإن لم أجد أجتهد رأي ولا آلو. فضرب رسول الله على صدره وقال:" الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله[4]".

ووجه الاستدلال بهذا الحديث، أن رسول الله أقرّ معاذ على أن يجتهد إذا لم يجد نصا يقضي به في الكتاب والسنة. و الاجتهاد بذل الجهد للوصول إلى الحكم. وهو يشمل القياس لأنه نوع من الاجتهاد والاستدلال، والرسول لم يقره على نوع من الاستدلال دون نوع.

الثاني: ما ثبت في صحاح السنة من أن رسول الله في كثير من الوقائع التي عرضت عليه ولم يوح إليه بحكمها استدل على حكمها بطريق القياس وفعل الرسول في هذا الأمر العام تشريع لأمته، ولم يقع على اختصاصه به، فالقياس فيما لا نص فيه من سنن الرسول، والمسلمين به أسوة.

ورد أن جارية خثعمية قالت:" يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الحج شيخا زمنا لا يستطيع أن يحج، إن حججت عنه أينفعه ذلك؟ فقال لها:" أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك؟ قالت: نعم، فقال لها: فدين الله أحق بالقضاء[5]".

---

[1] سورة البقرة: الآية:222

[2] سورة المائدة:الآية: 6

[3] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مرجع سابق ص50

[4] سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث،330/3، باب اجتهاد الرأي في القضاء، حديث رقم 3594

[5] البخاري، صحيح البخاري، كتاب 28، باب حج المرأة عن الرجل' ج3،حديث رقم1855، ص38

**أركان القياس الأصولي:**

للقياس الأصولي أربعة أركان هي:

الركن الأول: الأصل

ويسمى المقيس عليه، والملحق به وهو الواقعة التي ثبت حكمها بالنص أو الإجماع، وله شروط:

1- أن يكون الحكم الذي أريد تعديته إلى الفرع ثابتاً في الأصل.

2- أن يكون حكماً شرعياً فلو كان عقلياً أو لغوياً لم يصح القياس عليه.

فإذا لم يكن للمقيس عليه حكم ثابت بدليل معتبر فلا يتصور القياس لأن الكلام في القياس الذي هو دليل شرعي يكشف عن حكم شرعي[1].

3- أن يكون الطريق إلى معرفته سمعية، لأن ما لم تكن طريقه سمعية لا يكون حكما شرعيا.

4- ألا يكون الأصل المقيس عليه فرعا لأصل آخر بل يكون ثبوت الحكم فيه بنص أو إجماع.

5- ألا يكون الأصل معدولاً به عن سنن القياس. وهذا معنى قول الفقهاء:" الخارج عن القياس لا يقاس عليه"[2]

6- أن يكون الحكم في الأصل متفقا عليه.

7- أن يكون دليل إثبات العلة في الأصل مخصوصاً بالأصل لا يعم الفرع مثال: السفرجل مطعوم فيجري فيه الربا قياسا على البر، ثم استدل على إثبات كون الطعم علة بقوله- عليه الصلاة والسلام-" لا تبيعوا الطعام بالطعام[3]".

8- ألا يكون دليل حكم الأصل شاملاً لحكم الفرع، أما لو كان شاملا له فيخرج عن كونه فرعا وكان القياس ضائعا، لخلوه عن الفائدة بالاستغناء عنه بدليل الأصل ولأنه لا يكون جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعا أولى من العكس.

---

[1] الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص324.

[2] علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول تحقيق علم الأصول، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البذري، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط1، 1413هـ، ص351.

[3] رواه مسلم 1214/3، من حديث معمر بن عبد الله

و يتضح أن القياس لا يجوز بغير أصل، فلابد من أصل الفروع، لأن الفروع لا تتفرع إلا عن أصول.

**الركن الثاني: الفرع**

الفرع هو الواقعة التي يراد معرفة حكمها بالقياس على الأصل، ويشترط بالنسبة للفرع شرطان:

أولهما: أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه، إذ لا قياس في موضع النص، إذ القياس طبيعته إلحاق غير منصوص عليه بمنصوص عليه فيكون من غير المعقول أن يثبت القياس مع وجود النص، ولقد ذكر الفقهاء في هذا خطأ احد فقهاء الأندلس في إجابته عندما سأله أحد الخلفاء عن كفارة الجماع في نهار رمضان فقال هي: صوم ستين يوما، مع أن النص الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عليه عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام ستين يوما، فقدم الصيام على العتق بالقياس المبني على المصلحة*[1] وذلك لأنه يملك من الرقاب عدد لا يحصى، فيفطر دائما ولا يصوم، ويعتق كل يوم رقبة، وذلك يكون قياسا في موضع النص.

ونحن نرى أنه أخطأ في القياس وفي إدراك العلة، لا في مخالفة النص فقط، فإنه فرض أن المصلحة في صيامه ستين يوما أقوى من المصلحة في عتقه، إذ العلة وهي الردع أقوى في الصيام، ونقول:إن إحياء ثلاثين رقبة بالحرية أنفع عند الناس من أن يصوم ستين يوما، ولذلك كان مقصد الشارع في إحياء الرقبة أعلى من مقصده في التهذيب بالصوم[2].

وإن القياس في موضع النصوص قد وقع من بعض الفقهاء، فوقع من الحنفية ومن المالكية' وذلك في أخبار الآحاد وفي الأدلة الظنية، وإن الأساس في ذلك على ما قال علماء الأصول، وهو رد تلك الأخبار وتقييد الأدلة الظنية بالقياس.

---

*بني على أساس أن العقوبة للردع وعلة الردع تتحقق في الصوم أكثر من العتق

[2] محمد أبو زهرة' أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، 1424–2004م، ص251

ثانيهما: أن تتحقق العلة في الفرع' بأن تكون متساوية في تحققها بين الفرع والأصل' فإذا كانت العلة في تحريم الخمر هي الإسكار، فكل شراب أو طعام يثبت أن من شأنه الإسكار كالخمر[1] يكون حراما، فإذا لم يكن من شأنه الإسكار، ولكن عرض لبعض الناس أن نالته غيبوبة أو ما يشبه الغيبوبة بسبب تناوله لحال نفسية في الشخص أو لحال عارضة لذلك النوع من الشراب أو الطعام، فإنه لا يحرم كالخمر، لعدم المساواة في العلة، إذ إن الخمر والنبيذ من شأنها الإسكار، وهذا النوع من الشراب أو الطعام ليس من شأنه الإسكار.

**الركن الثالث: الحكم**

هو ما ورد به النص أو الإجماع عند من يعتبر الإجماع الأصل الذي اعتبرت فيه المشابهة التي أوجبت القياس، وأن هذا الحكم الذي يصح أن يثبت في الفرع للاشتراك بينه وبين الأصل يشترط فيه شروط:

أولها: أن يكون حكما شرعيا عمليا' فالقياس الفقهي لا يكون إلا في الأحكام العملية، لأن هذه موضوع الفقه بشكل عام.

ثانيها: أن يكون الحكم معقول المعنى، بحيث يدرك العقل السبب في شرعيته، أو يومئ النص إلى سبب شرعيته، كتحريم الخمر والميسر، وتحريم الميتة، وكالغش والرشوة، فإن هذه أحكام يدرك العقل سبب شرعيتها، و أما إذا كان الحكم غير معقول المعنى في ذاته كالتيمم مثلا، أو كعدد الركعات في الصلاة، أو كونها على هذا الشكل، فإن هذه كلها أحكام لا يدرك العقل حكمتها.

**ولهذا يقسم العلماء الأحكام إلى قسمين:**

أحكام تعبدية، وهذه لا يجري فيها القياس، لأن أساس القياس معرفة علة الحكم، ولا طريق لمعرفتها في الأحكام التعبدية: كمناسك الحج، وليس معنى أن العقل لا يدرك عنها علتها أنها ليست ذات حكمة شرعية أو ليست لها

[1] المرجع السابق، ص216

فائدة، فإن لها بلا شك فائدة محققة، ولكن العقل لا يستطيع إدراك العلل الجزئية لها التي يصح أن نبني عليها أحكامها في أشباهها.

القسم الثاني: أحكام معقولة المعنى وهذه يجري فيها القياس، لأنه يمكن العقل البشري أن يدرك علتها.

وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول: إن النصوص الدينية كلها معقولة المعنى معللة إلا ما قام الدليل على أنه تعبدي، ولقد قال عثمان البتي الذي كان معاصرا لأبي حنيفة:" إنه لا يثبت تعليل النصوص إلا بدليل، وكان الأصل عنده أن يكون النص غير معلل إلا إذا قام الدليل على أنه معلل كنص تحريم الخمر، فإن تعليلها قام الدليل عليه.[1]

و الملاحظ في القوانين الحاضرة أن النصوص كلها معللة، وأن القياس يجري فيها، والأصل فيها أن تكون معللة، لأنها من عمل الناس فلابد من باعث على شرعيتها' وتعرف العلة فيها، وهذا الكلام على إطلاقه بالنسبة للقوانين المدنية. أما بالنسبة لقوانين العقوبات، فإن القياس فيها ليس متسع الآفاق، كالقانون المدني، لأن القاعدة عندهم أنه لا جريمة إلا بالنص، ولا عقوبة إلا بقانون، ولكن في دائرة ضيقة يقاس في العقوبات، إذا كانت العلة واضحة بينة، كعقوبة خيانة الأمانة في العقود التي تثبت فيها الخيانة.

ولكن لا يقاس في الجرائم، فليس لقاض أن يحكم باعتبار شرب الخمر جريمة' لأنها تشترك في العلة مع الحشيش في التأثير على العقل.

الشرط الثالث: ألا يكون الأصل معدولا به عن القياس، كالسفر في إباحته للإفطار فلا يصح أن تقاس عليه الأعمال الشاقة، وكالمسح على الخفين، فإنه لا يصح أن يقاس عليه المسح على الجوارب فإن هذه أحكام ثابتة بشكل استثنائي على خلاف القياس، وما جاء على خلاف القياس لا يقاس عليه غيره ومثل ذلك الأكل ناسيا والشرب ناسيا، فإنه جاء على خلاف القياس فلا يقاس عليه الخطأ أو الجهل وهكذا.

---

[1] مجمد أبو زهرة، أصول الفقه،مرجع سابق، ص252

الـشرط الرابـع: ألا يكـون الحكـم الـذي جـاء بـه الأصـل ثبتـت خـصوصيته: كـشهادة خزيمـة إذ جعل النبـي صـلى الله عليـه وسـلم شـهادته بـشهادة اثنـين، وكتزوج النبي عليه السلام أكثر من أربع.[1]

**الركن الرابع: العلة**

العلة هي: وصف في الأصل بني عليه حكمه ويعرف به وجود هذا الحكم في الفرع، فالإسكار وصف في الخمر بني عليه تحريمه، ويعرف به وجود التحريم في كل نبيذ مسكر، وهذا هو مراد الأصوليين بقولهم:" العلة هي المعرف للحكم وتسمى العلة: مناط الحكم، وسببه وأمارته[2]".

لقد صرح فخر الإسلام البزدوي بأن العلة ركن القياس، أي الأساس الذي قام عليه، وقد عرف بعض العلماء العلة بأنها الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم[3].

**شروط العلة:**

شروط العلة المتفق عليها أربعة:

أولها: أن تكون وصفاً ظاهرا ومعنى ظهوره أن يكون محسا يدرك بحاسة من الحواس الظاهرة. له لا يصلح التعليل بأمر خفي لا يدرك بحاسة ظاهره لأنه لا يمكن التحقق من وجوده ولا عدمه.

ثانيها: أن يكون وصفاً منضبطا ومعنى انضباطه أن تكون له حقيقة معينة محدودة يمكن التحقق من وجودها في الفرع بحدها أو بتفاوت يسير لأن أساس القياس تساوي الفرع والأصل في علة حكم الأصل وهذا التساوي يستلزم أن تكون العلة مضبوطة محدودة حتى يمكن الحكم بأن الواقعتين متساويتين فيها.

---

[1] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص212–214

[2] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص56

[3] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص216

ثالثها: أن تكون وصفاً مناسبا [1] ومعنى مناسبته أن يكون مظنة لتحقيق حكمة الحكم، أي أن ربط الحكم به وجودا وعدما من شأنه أن يحقق ما قصده الشارع بتشريع الحكم من جلب نفع أو رفع ضرر.

رابعها: ألا تكون وصفا قاصرا على الأصل ومعنى هذا أن تكون وصفا يمكن أن يتحقق في عدة أفراد ويوجد في غير الأصل لأن الغرض المقصود من تعليل حكم الأصل تعديته للفرع.

**مسالك العلة:**

المراد بمسالك العلة: الطرق التي يتوصل بها إلى معرفتها، وأشهر هذه **المسالك ثلاثة**[2]:

أولا: النص: فإذا دل نص في القرآن والسنة على أن علة الحكم هي هذا الوصف كان هذا الوصف علة بالنص ويسمى: العلة المنصوص عليها وكان القياس بناء عليه هو في الحقيقة تطبيق للنص. ودلالة النص على أن الوصف علة قد تكون صراحة، وقد تكون إيماء أي إشارة وتلويحا لا تصريحا.

فالدلالة صراحة هي: دلالة لفظ في النص على العلية بوضعه اللغوي كقوله تعالى في تعليله بعثة الرسل:" رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ[3] ".

أما دلالة النص على العلية إيماء أي إشارة وتنبيها؛ فهي مثل الدلالة المستفادة من تزيين الحكم من الوصف واقترانه به وذلك مثل قوله صل الله عليه وسلم:" لا يقضي القاضي وهو غضبان[4]" وقوله:"لا يرث القاتل[5]".

ثانيا: الإجماع: فإذا اتفق المجتهدون في عصر من العصور على علة وصف لحكم شرعي ثبتت علية هذا الوصف للحكم بالإجماع.

---

[1] عبد الوهاب خلاف،اصول الفقه، ص60-61

[2] المرجع السابق نفسه،ص66-67

[3] سورة النساء، الآية:165

[4] أخرجه النسائي، 237/8، من حديث أبي بكر نفيع بن الحارث

[5] سنن البيهقي، كتاب الفرائض، حديث رقم 2240

ثالثا: السبر والتقسيم: السبر معناها الاختبار، ومنه المسبار. والتقسيم هو حصر الأوصاف الصالحة لأن تكون علة في الأصل. فإذا ورد نص بحكم شرعي في واقعة ولم يدل نص ولا إجماع على علة هذا الحكم، سلك المجتهد للتوصل إلى معرفة علة هذا الحكم مسلك السبر والتقسيم.

هذه هي الأركان الرئيسة التي يقوم عليها القياس الأصولي، من أصل وفرع وعلة وحكم.

## القياس المنطقي

عرف أرسطو القياس المنطقي بأنه:"الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات[1]".

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك شيئا يقاس على شيء آخر يعتبر مقدمة له للوصول إلى نتيجة جديدة. وفي الوقت نفسه له صله بتلك المقدمات. ولا يتم ذلك إلا عن طريق التدرج من الأجناس إلى الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد. كما يتضح في المثال المشهور: سقراط إنسان، كل إنسان فان، سقراط فان[2].

فالقولان المؤلفان" سقراط إنسان، وكل إنسان فان"يلزم من التسليم بهما بالضرورة قول ثالث غيرهما وهو" سقراط فان"وهذا القول الأخير هو النتيجة.

إذا القياس على هذا النحو يتألف من مقدمتين ونتيجة مثل:

كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث فيلزم منه أن كل جسم محدث. فهذا قياس مركب من مقدمتين، وكل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول وهذه المفردات تسمى حدودا الحد الأصغر هو الذي يكون موضوعا في النتيجة والحد الأكبر هو الذي يكون محمولا فيها، والمشترك بينهما يسمى الحد الأوسط، ويسمى الحد الأكبر بالمقدمة الكبرى، والحد الأصغر بالمقدمة الصغرى.

فالقياس الذي أوردناه فيه ثلاثة حدود: الجسم والمؤلف والمحدث. فتكون المقدمة الصغرى: كل جسم مؤلف، والمقدمة الكبرى: كل مؤلف محدث، و

---

[1] محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الآنجلو،ط2، 1953،ص12

[2] علي سامي النشار، المنطق الصوري، المكتبة التجارية، 1955، ص234

النتيجة: كل جسم محدث، القياس لا يصح ولا يتم من مقدمة واحدة ولا ينتج عنها نتيجة وإنما ينبني القياس من مقدمتين فصاعدا[1].

وقد اتفق علماء المنطق المحدثون على وضع المقدمة الكبرى في صدر القياس والنتيجة في آخره، ودرج العرب على وضع المقدمة الصغرى في صدر القياس كما يتضح لنا في المثال السابق: كل جسم مؤلف: المقدمة الصغرى، وكل مؤلف محدث: المقدمة الكبرى، والنتيجة في كل جسم محدث[2].

ترتيب المقدمات والنتيجة على هذا الوضع لا دخل له في صحة القياس' إذ ليس له آية دلالة منطقية وقد يكون ذا دلالة عقلية فحسب. ولكن يرى بعض العلماء أن وضع المقدمة الصغرى في صدر القياس يؤكد الصورة الإقناعية للقياس، أي أنه يظهر قوة الحجة في الاستدلال[3].

**أنواع القياس في المنطق:**

للقياس عدة أنواع تختلف باختلاف نوع القضايا المؤلفة له، فإذا كانت جميع قضاياه من نوع واحد سمي القياس في هذه الحالة باسم القياس الخالص[4].

وهناك ثلاثة أنواع من الأقيسة الخالصة:

1. القياس الحملي: وهو يتألف من قضايا حملية بحتة مثال:

كل ماء يتبخر بالحرارة، الثلج ماء، إذا الثلج يتبخر بالحرارة.

ويعد القياس الحملي أهم أنواع الأقيسة الخالصة، وهو المقصود باسم القياس[5]، وله عدة قواعد إذا التزمنا بها كان القياس صحيحا والقواعد هي:

أ- قاعدتا التركيب:

و تنص القاعدة الأولى على أنه لابد لكل قياس حملي من ثلاثة قضايا حملية تتألف من مقدمتين" قضيتين حمليتين" ونتيجة، تسمى القضية الأولى بالمقدمة الكبرى حيث تشتمل على الحد الأكبر وتسمى القضية الثانية بالمقدمة الصغرى حيث يشتمل على

---

[1] أبو الوليد الباجي، أحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق عبد المجيد تركي، د:ت، ص229

[2] محمد علي الريان وعلي عبد المعطي' أسس المنطق الصوري ومشكلاته، دار الجامعات المصرية، 1975. ص236

[3] المرجع السابق نفسه، ص237

[4] محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة، القاهرة، 1976،ص209

[5] علي عبد المعطي محمد، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار الجامعات المصرية، 1977، ص153

الحد الأصغر وتسمى القضية الثالثة بالنتيجة حيث يختفي فيها الحد الأوسط ويتم ربط الحد الأصغر بالأكبر.

وتنص قاعدة التركيب الثانية على أنه ينبغي أن يشتمل كل قياس حملي على ثلاثة حدود فقط، حد أكبر وحد أوسط والحد الأوسط هو وسيلتنا لربط الحد الأصغر بالحد الأكبر في النتيجة.

ب–قاعدتا الاستغراق:

تنص القاعدة الأولى على أنه ينبغي أن يستغرق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل في المقدمتين، حتى لا تقع في أغلوطة الحد الأوسط غير المستغرق فإذا كان الحد الأوسط غير مستغرق في المقدمتين لاستحال أن نربط بين الحد الأصغر والحد الأكبر في النتيجة.

و تنص قاعدة الاستغراق الثانية على أنه يجب ألا يستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقا من قبل[1].

ج– قاعدتا الكيف:

تنص القاعدة الأولى على أنه يجب أن تكون واحدة من مقدمتي القياس على الأقل موجبة، فإذا كانت المقدمتان سالبتين فمن المحتمل أن ينعزل كل من الحدين انعزالا تاما، ولا نجد أمامنا من سبيل للوصول إلى نتيجة تربط بينهما.

و تنص قاعدة الكيف الثانية على أنه إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة بالضرورة سالبة.

ونخلص إلى أن هذه القواعد الست الرئيسة للقياس لا يمكن لأي قياس أن يخرج عن أي واحدة منها لأنها؛ مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها.

2. القياس الشرطي المتصل: وهو يتألف من قضايا شرطية منفصلة بحتة مثال: إذا كان الإنسان آمينا كان محبوبا. إذا كان الإنسان مهذبا كان آمينا. إذا كان الإنسان مهذبا كان محبوبا.

3. القياس الشرطي المنفصل:

[1] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها

وهو يتألف من قضايا شرطية متصلة بحتة مثال: العدد إما زوج وإما فرد العدد إمّا غير زوج أو قابل القسمة على أثنين. إذا العدد أما فرد أو قابل القسمة على أثنين. ويعتبر هذا القياس أندر أنواع القياس. أما إذا كانت بعض قضايا القياس شرطية وبعضها حملية فيسمى القياس في هذه الحالة قياسا مختلطا[1]. وهو أيضا على ثلاثة أنواع:

1- شرطي متصل وحملي: وهو يتألف من كبرى متصلة وصغرى حملية

مثال: إذا كان الشيء حيوانا حساسا

هذا الشيء حيوان.

إذا هذا الشيء حساس.

2- شرطي منفصل وحملي: وهو يتألف من كبرى منفصلة وصغرى حملية ويسميه الفقهاء بالسبر والتقسيم.[2]

مثال: أما أن تكون الشمس طالعة أو النهار غير موجود.

الشمس الآن غير طالعة.

إذا النهار غير موجود.

3- شرطي متصل ومنفصل: وهو يتألف من كبرى متصلة وصغرى منفصلة ويسمى بقياس الإحراج[3].

مثال: إما أن تهجموا وإما تغرقوا في البحر إذا كنتم تريدون النصر فعليكم أن تهجموا.

إذا كنتم تريدون النصر على العدو فلن تغرقوا في البحر.

وهناك قسم يسمى بالقياس الاقتراني لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينها بأداة الاستثناء "لكن" ويطلق العرب اسم القياس الاقتراني على كل قياس لا تذكر فيه النتيجة أو نقيضها في مقدمتها صراحة، أي بالفعل' بل يشار إليها ضمنا، أي بالقوة.[4]

---

[1] محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، ص209

[2] محمد علي ريان' علي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ص239

[3] المرجع السابق،ص240

[4] إبراهيم الباجوري، حاشيةالباجوري على متن السلم، دار إحياء الكتب العربية، 1334هـ، ص55

والقسم الثاني يسمى بالاستثنائي والقياس الذي يذكر فيه النتيجة أو نقيضها في مقدماتها صراحة أي بالفعل[1].

والاستثنائي مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى استثنائية وتسمى صغرى، ولذلك يسمى باسمين القياس الاستثنائي والقياس الشرطي[2].

ويظهر من هذا التقسيم أن القياس الاقتراني يشمل القياس المؤلف من القضايا الحملية الخالصة أو الشرطية المتصلة الخالصة أو الشرطية المنفصلة الخالصة.

أما الاستثنائي فهو من الأقيسة المؤلف من قضايا شرطية متصلة مع حملية أو منفصلة مع حملية.

يظهر لنا جليا من خلال هذا المبحث أن قياس المنطق وسيلة لتنظيم الفكر ذهنيا، ويبحث عن التفكير من ناحية الصواب والخطأ، والصحة والفساد ،ويأخذ من التفكير الصورة لا المادة، ولذلك جاءت قوانينه مطلقة لا تتصل بموضوع معين، وإنما تتناول الأحكام وصور التفكير على وجه العموم، والغاية من ذلك تناسق الفكر لا مطابقة النتائج للواقع.

أي أن القياس المنطقي اتخذ المنحى النظري لترتيب الفكر بعيدا عن المنحى العملي.

## القياس اللغوي (النحوي)

وضعت اللغة ليعبر بها الإنسان عما يبدو له من المآرب، ويتردد في نفسه من المعاني[3]

و لا ريب أن اللغات المختلفة– ومنها العربية– تحتاج إلى الزيادة في مفرداتها وتراكيبها تبعا لحاجات الحضارة، ومتطلبات الحياة المتجددة دائما، فاللغات تواكب التغيير الاجتماعي تطورا و نموا وأي لغة لا تستطيع متابعة السير مع أصحابها تعد لغة جامدة يعتريها الوهن والفناء يوما ما.

---

[1] ابن سينا، منطق الإرشادات، ص78، نقلا عن أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ص241

[2] إبراهيم الباجوري، حاشية الباجوري على متن السلم، ص69

[3] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، ط2، 1380هـ–1960م، ص25

واللغات التي تنمو وتتجدد تسلك مسالك متعددة، تفتح لها طريق الحياة المستمرة فهي تلجأ إلى الاشتقاق الذي يجدد الكلمات أو إلى القياس أو تغيير الدلالة أو الاستعارة من اللغات الأخرى الحية أو من لغات قديمة[1].

ومن البين جليا أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين' فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع للجانب الكبير من المعاني ألفاظا عينها كالسماء، والمطر' والنبات، والعلم، والعقل. وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرتها. والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح.

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها فيقع في نقيصة العي والفهاهة.

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة' ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب الدواوين الجامعة لمنثور العرب و منظومها[2].

فالقياس اللغوي له أثره الفعال في إثراء كلام العرب والعربية بالمفردات والتراكيب ولذا عُني علماء العربية القدامى والمحدثين بتطبيقه وبيان آثاره.[3]

فكلمة القياس تجري عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها فترد على أربعة أوجه:

(أحدها) حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى وأعطوها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: أعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب. وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله:

---

[1] عبد الغفار حامد، العربية خصائصها وسماتها، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 2004م، ص323

[2] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها' ص25

[3] عبد الغفار حامد، العربية خصائصها وسماتها، ص323

" ضارع الأبرار بعمل التواب الأواب' فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب"[1]، وكما يقال دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم:"من يأتيني فله درهم" قياسا لموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم.

و كما يقال نصبت(لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على(أن) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن(لا) تأتي لتأكيد النفي، كما تأتي(إن) لتأكيد الإثبات.

و القياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ويذكره النحوي تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح.

( ثانيها) أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما، فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية.

وان شئت مثالا آخر فأنظر في اسم السارق عند من يقول: أنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية' فإنك تجد من ينبش القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية. و مقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن نجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية' وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع.

ثالثا: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الواردة، ما ينطق به من أمثالها[2].

---

[1] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص27

[2] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها' ص28

رابعا: إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث.

وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ فتقول: قضيت الليلة التي ولدت في سرور، أي ولدت فيها.[1]

جاز لك أن تقول: هذا الكتاب الورقة تساوي درهما، أي الورقة منه بدرهم.

**ما يقاس عليه:**

يجمع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتى، تتفاوت هذه اللغات بالجودة والفصاحة، وجميعها مما يصح القياس عليه، قال ابن جني في الخصائص:" اللغات على اختلافها كلها حجة والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ[2]".

وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة:

1) القرآن الكريم

فإنه نزل بلسان عربي مبين وأن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال[3].

ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا، ويتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن (أن) المصدرية لا يجوز حذفها

وقد جاء على نحو هذا قوله تعالى:" وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ".

ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة، وأخذه بأحسن طرق البيان فأنكر بعضهم القراءة، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير، والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ولا نحمل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير[4].

---

[1] المرجع السابق نفسه،ص29

[2] ابن جني، الخصائص، ج2،ص41

[3] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص30

[4] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص31

وأفضل ما يحتج به بعد القرآن الكريم الحديث الشريف

**2) الحديث الشريف:**

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية، وخالفهم العلامة محمد بن مالك، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور، وسبقه إلى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم.

والجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم' فهذا لا يخطر على بال أحد ألم بشيء من سيرته، فضلا عن علماء عرفوا أنه أفصح من نطق بالضاد، وأوتي جوامع الكلم وعلم ألسنة العرب ما لا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى، وفي الرواة مولدون لم ينشئوا على النطق بالعربية الصحيحة، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها' وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافا كثيرا، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية، ومن هذه الألفاظ ما يكون جاريا على المعروف في كلام العرب' ومنها ما يكون مخالفا[1]. و تصرف الرواة في الأحاديث هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون همهم إلى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب، فمتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه، أطلقها غير ملتزم الألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولا.

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع. خاصة أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا كاف في تقرير الأحكام النحوية[2].

و مما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث:

---

[1] المرجع السابق نفسه' ص34

[2] ا محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، المرجع السابق نفسه، ص35

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان؛ فإن المعروف في رواة الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله صلى الله عليه وسلم:(حمي الوطيس)' أي اشتد الضراب في الحرب، وقوله صلى الله عليه وسلم:( مات حتف أنفه) أي على فراشه وقوله:(الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا).

ثانيها: ما يروى للاستدلال على أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه إلى همدان، وكلامه مع ذي المشعار الهمداني وطهفة النهدي وغيرهم[1].

ثالثها: ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بها كالقنوت والتحيات وكثير من الأدعية التي يدعو بها في أوقات خاصة.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها[2].

3) **كلام العرب:**

ويقصد به كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم العربية وهم طبقات ثلاث: الجاهليون، المخضرمون، و الإسلاميون.

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية كامرئ القيس، وزهير، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام، كحسان ولبيد والإسلاميين، وهم الذين نشئوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وذي الرمة[3]. وأما المحدثون وهم المولدون وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان، وكان بشار بن برد قد هجا الأخفش، فأورد الأخفش في كتبه شيئا من شعره، ليكف عنه، وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقربا إليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره.

---

[1] المرجع السابق، ص35

[2] المرجع السابق نفسه' ص36

[3] عبد الصبور شاهين' دراسات في العربية وتاريخها' مؤسسة الرسالة' ط2' 1406هـ-1986' ص88

وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ونحا هذا النحو العلامة الرضي، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب.

وجنح إلى هذا المذهب الزمخشري، فقد استشهد ببيت لأبي تمام في تفسيره وقال:" وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته و إتقانه"[1].

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة، أما الثقة بصحة الكلام، أو فصاحته، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة، وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول، فهذا أبو تمام يقول[2]:

لعذلته في دمنتين تقادما  ممحوتين لزينب ورباب

والصواب (تقادمتا)

وهذا المتنبي يقول:

فإن يَكُ بَعْضَ النَّاسِ سَيْفاً لِدَولَةٍ  ففي الناسِ بُوقاتٌ لَهَا وطُبولُ[3]

والصواب في جمع بوق أو أبواق.

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أهمية القياس اللغوي ودوره في اشتقاق الألفاظ، وتجديد الكلمات حتى تستطيع اللغة العربية السير ومواكبة اللغات الأخرى، تبعا لمتطلبات الحياة.

## أوجه التلاقي بين أنواع القياس

من طبيعة الأشياء أن يتأثر جديدها بقديمها، فالنحو قد سبقته علوم الفقه والحديث والمنطق لذا تأثر بها.

---

[1] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها' ص37

[2] الخطيب التبريزي شرح ديوان أبو تمام، دار الكتاب العربي، ط2،بيروت،1994م، ص50

[3] البيت للمتنبي في ديوانه، ص265

و هذا التأثير أمتد إلى القياس لكونه واحدا من أهم أصول النحو، ويعد القياس الأساس لكثير من العلوم وبخاصة العلوم الإنسانية فهو جوهر علم المنطق، وأحد مصادر التشريع الإسلامي ودليل بالغ الأهمية في علم النحو، بل هو النحو نفسه.

والمتأمل في ما حدا به علماء المنطق والفقهاء والنحويون في مفهوم القياس يستشف أن ثمة صلة بين هذه المفاهيم تتمثل في الصورة الفكرية في كل منها[1]، حيث ترسم القوانين التي تضبط كل ما يندرج تحتها ويتضح هذا جليا في المنطق، إذ تساق فيه المقدمات لتقابل مقدمة أخرى يخرج منها النتيجة، ومن ثم تندرج تحت هذه المقدمات ويجري عليها حكمها[2].

وتنسحب هذه الحال على الفقه، إذ يعد الأصل قضية عامة تقاس عليها الأفراد التي تصدق عليها هذه القضية، ويلحظ ذلك في النحو أيضا إذ فيه تعد القاعدة حكما من أحكام القياس التي ينبغي أن تخضع لها كل النماذج، والأمثلة فيقال حق الحرف المشترك الإهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، فهذا قياس يجب أن تنطبق عليه كل الحروف وما خرج عن ذلك فهو في حاجة إلى وجوه من التأويل. [3]

غير أن هذه الصلة تستحكم عراها بين الفقه والنحو إذ يكاد يلمس اتكاء النحويين على نظرائهم الفقهاء في وضع الأصول النحوية فهذا ابن جني يقرر في مقدمة ( الخصائص) هذه الحقيقة بقوله:" وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين ( البصرة والكوفة)تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه[4].

أما السيوطي فإنه يعترف بأن أصول النحو التي لم يسبقه أحد بالتأليف فيها هي بالنسبة للنحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه.

كما بين ابن الأنباري:" أن أصول النحو مشابهة أصول الفقه، وموضوعه على غرارها، وأن هنالك ارتباطا قويا بين المادتين وأن مادة أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو، فعلماء النحو نظروا في أصولهم إلى علماء أصول الفقه، وليس غريبا

---

[1] عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، عمان– الأردن، ط1، 1419–1998

[2] المرجع السابق، ص72

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص48

[4] عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص72

أن تحدث مثل هذه الصلة في القياس بين النحو والفقه فكلاهما علم لابد من أتباع القياس فيه.

القياس الفقهي وصلته باللغة والنحو

هناك اتفاق بين القياس الفقهي والقياس النحوي في بعض النواحي يجدر بنا الوقوف عليها.

فالقياس عند علماء الأصول هو" إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم أو بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب والسنة"[1]

و تعريفه عند النحاة لا يخرج عن تعريف الأصوليين في المعنى، و إن اختلف في اللفظ، فعندهم هو"تقدير الفرع بحكم الأصل[2]" أو" حمل فرع على أصل بعلة"[3] أو" إلحاق الفرع بالأصل بجامع".

فالقياس النحوي يتفق مع نظيره الأصولي في الإطار العام، فكل منهما يقوم على أربعة أركان أساسية هي:

الأصل أي المقيس عليه، والفرع أي المقيس، والعلة أي السبب، والحكم أي النتيجة.

وتطبيق ذلك في الفقه على النحو التالي:

فشرب الخمر مثلا: واقعة ثبت حكمها وهو التحريم بالنص بدليل قوله تعالى:" إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ [4]".

والعلة هي الإسكار وأيما نبيذ وجدت فيه هذه العلة فشربه حرام قياسا على الخمر.

فالخمر إذا هي الأصل المقيس عليه، والنبيذ هو الفرع الذي يقاس، والعلة المشتركة بينهما هي الاسكار، والحكم هو التحريم. والأمر ذاته طبقه النحاة ففي إعراب نائب الفاعل نجدهم يعتبرون الفاعل أصلا، ونائب الفاعل فرعا مقيسا، فيحكمون برفعه بسبب العلة المشتركة وهي الإسناد.

فهم يرون أن الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل.

---

[1] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص47

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص93

[3] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص19

[4] سورة المائدة: الآية: 90

وعلى هذا النحو تركيب قياس كل من أقيسة النحو[1].

أي ما من قياس من أقيسة النحو إلا اعتمد على الموازنة بين الأصل والفرع استنادا إلى العلة للوصول إلى الحكم.

ويتضح تأثير الفقه في النحو في شروط العلة ومسالكها فلكل منها شروط تتمثل في الظهور، والدوران، والتعدي، والمناسبة.

وللعلة عند الفقهاء مسالك هي: النصوص والإجماع والسبر والتقسيم والمناسبة. وقد يتفق معهم النحاة في هذا التدرج لكنهم يستخدمون- أحيانا- بعض المسميات المغايرة لمصطلحات الفقهاء كالمناسبة التي تعرف عند النحاة بالإخالة، ومفهوم النص الذي اشتهر عند النحاة باسم الشاهد

صلة قياس المنطق بالقياس النحوي؟

و علاقة اللغة بالمنطق إنما تظهر في كون اللغة حاملة للمعنى وتعبر عن الفكر الذي يعبر عنه باللغة.

بل إن من مؤرخي الفلسفة من يرجح أن المنطق باعتباره علما إنما نشأ في كنف النحو المعبر عن نظام اللغة وأن أرسطو قد تأثر بأبحاث النحويين الإغريق في وضع منطقه[2].

وفي تعريف المنطق لغويا أن كلمة المنطق تشير إلى النطق أو الكلام، ولذلك عده أصحاب هذا المفهوم من المباحث اللغوية، ومن ثم فقد رأى السفسطائيون أن اللغة والفكر شيء واحد فعنوا باللغة والخطابة واهتموا بالنحو بشكل خاص.

ولعل أرسطو قد توصل إلى كثير من تصانيفه المنطقية عن طريق دراسة اللغة والنحو[3] حيث إن الصلة بين اللفظ والمعنى، وكذلك دلالة اللفظ على المعنى' صلة عميقة ووثيقة ويقرر كثير من الباحثين أن دراسة أرسطو للأبحاث اللغوية ونظره فيها قد أوصلته إلى مقولاته وبخاصة في تقسيم الكلام إلى أجزائه، حيث الجوهر يقابل

---

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص93ذ

[2] منى الياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405هـ، ص119

[3] عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل' ص140

الاسم والكيف يقابل الصفة، والكم يقابل العدد، والأين والمتى يقابلان المكان والزمان، وهلم جرا...[1]

وتزداد الصلة بين المنطق والنحو عند الرواقيين، فلم يعد المنطق كما هو عند أرسطو بل اتجهوا صوب النحو مبتعدين به عن أبحاث الميتافيزيقيا، ومن ثم قسم الرواقيون المنطق إلى الخطابة، وهي نظرية القول المتصل، وإلى الديالكتيك وهو حوار بين سائل ومجيب ومن هنا جاء ارتباط النحو واللغة بالمنطق[2].

وقد حاول بعض العلماء أن يعقد مناسبة بين النحو والمنطق فقال:" النحو يرتب اللفظ ترتيبا يؤدي إلى الحق المعروف وإلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيبا يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل، والشهادة في النحو مأخوذة من العرف، ودليل النحو طباعي ودليل المنطق عقلي[3].

ويرى أبو سعيد السيرافي أن المنطق والنحو من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة، فيقول مخطئا متى بن يونس:" أخطأت لأن المنطق والنحو واللفظ والإفصاح والإعراب والإنباء والحديث والإخبار والاستخبار والعرض والتمني والدعاء والنداء والطلب كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة.

ولعل القياس في كل من المنطق والنحو الداعي الرئيس لاعتقاد الكثيرين بأنهما قد صدرا من نبع واحد وهو الأصل اليوناني لما يحتل هذان القياسان في كل من المنطق والنحو أهمية بالغة.

فالقياس النحوي أحد الأدلة النحوية، بل غدا كالنحو بأكمله وحتى بات النحو علما بمقاييس مستخرجة من استقراء كلام العرب. وصار النحوي لا يرتفع شأنه إلا إذا وسم بالقياس[4]. وأما القياس المنطقي فهو أحد أجزاء المنطق الأرسطي وهو أشدها تقدما بالشرف والرياسة بل هو المقصود والأساس فيه، وأما باقي أجزائه فهي موطئه له، ومدخل إليه أو مسوقة لإعانته وتحريره، والبلوغ به إلى غايته.

---

[1] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها

[2] علي سامي النشار، المنطق الصوري، المكتبة التجارية، 1955، ص76

[3] عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل، ص141

[4] ابن الانباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص95

ومن ثم فإن العلاقة بين القياس النحوي وقياس المنطق متأتية من أنهما يعالجان المسائل من منطلق عقلي، وأن كلا منهما يستخدم مبدأ العلية في تسويغ الأحكام.

وخلاصة القول: أن القياس النحوي منذ نشأته كان متأثر كل التأثر بالقياس الفقهي ويتضح ذلك من خلال تعريف القياس وأركانه، وقبل ظهور النحو كان يسمى بالقياس الفقهي فقد استمد القياس النحوي مفهومه وأنواعه وأركانه من أصول الفقه.

## وظيفة القياس في توليد الصيغ الصرفية

وظف النحاة القياس في توليد الصيغ الصرفية ومن ذلك ما يلي:

مصادر الأفعال: للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة (en) في اللسان الألماني، وعلامة (مك) أو (مق) في اللسان التركي، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني أو إحدى العلامتين في التركية فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالهما، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة [1].

أما المصادر في اللغة العربية فإنها تختلف اختلافا كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين، التركية والألمانية، وما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر الفعل الواحد قد يجئ في صيغ متعددة، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً، كمصدر تم، أو عشراً كمصدر لقى.

وقد بذل علماء اللغة العربية جهدهم في جمع متفرقها تحت مقاييس وجاءوا إلى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا مأخذها ما استطاعوا وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لاشبهة في صحة القياس عليه ، نحو (فَعْلَلَة) مصدراً للفعل الرباعي المجرد ك(دحرج) و (عربد) ونحو (إفعال) مصدراً للفعل الرباعي المزيد كـ(أكرم) ونحو (تَفْعيل)مصدراً للفعل المضاعف كـ(علم) ونحو (مُفَاعلة) مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كـ(خاصم) ونحو (إفتعال) مصدراً للفعل الخماسي كـ(ارتقى) ونحو ( تفعُّل) مصدراً لما جاء على تفعَّل كـ(تكلم) [2].

ثانيها: ما لا يختلف في قصره على السماع، لقلة ما ورد منه في الكلام، كالمصدر الوارد على (فِعّال) نحو كذب كذابا، أو الوارد على (فَعَلَى) نحو (جَمَزَى) وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :

فالآنَ أَقْصرُ عن شَتِيمَةَ بَاطلٍ وَأَشَارَ بالْوَجَلى إليّ مُشيرُ [3]

---

([1]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في اللغة العربية وتاريخها ، ص51

([2]) المرجع السابق ، ص52

[3] ديوان بشار بن برد، شرح حسين حموي، دار الجيل، مج2، بيروت، ط1، 1416-1996م، ص377

وقوله:

عَلَى ٱلْغَزَلِي مِني السَّلامُ فَرُبَمَا لَهَوتُ بِهَا في ظِلِّ مَرْؤُومَةِ زُهْرِ[1]

و قال: لم يسمع من الوجل والغزل فعلى، وإنما قاسهما بشار، وليس هذا مما يقاس، إنما يعمل فيه بالسماع [2].

ثالثها: ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه، كطائفة من مصادر الفعل الثلاثي نحو (فَعْل) مصدراً للفعل المتعدي كشرب، وفهم ، ونصر ونحو (فُعُول) مصدراً للفعل اللازم، كقعد، وغدا.

و سبب الخلاف في القياس أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام، فذهبوا فيها مذهب القياس.

ورأى آخرون أن أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرها في صيغ خارجة عن القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها إلى السماع.

ثم إن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان: فريق يحيلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس. و فريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران: مصدر ثابت بطريق السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس.

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة، فيؤخذ به على مقدارها، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها إلى القياس، قال أبو علي الفارسي: إن الغرض مما تدونه من هذه الدواوين أنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع[3].

---

[1] محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، مرجع سابق، ص53

([2]) المرجع السابق ، ص52

([3]) نقله ابن جني ، من كتاب التصريف للمازني

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس[1].

و نرجح رأي من قال إن الأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة فيها للقياس؛ لأن الغرض من القياس توليد صيغ صرفية للأفعال التي لم يسمع لها مصادر فإذا كانت لتلك الأفعال مصادر فلا حاجة لنا في القياس فيها.

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أُتى به على وزن فَعْلة ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْل، فتقول في المرة من الرمي رَمْية ، ومن الجلوس جَلْسة، ومن الذهاب ذَهْبة ، ومن الإتيان أتية، أما ما زاد على الثلاثي فبإلحاق التاء له وهو بحاله، فتقول: إكرامة، و ارتقاءة واستدراجة ، تريد واحدة من الإكرام ، والارتقاء والاستدراج ،هذا هو القياس. ونقل أنهم قالوا: إتيانة ولقاءة، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه.

قال الليث: لا تقل إتيانه واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح. لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة ردت إلى بناء ( فَعْلة ) وذلك إذا كان الفعل منها على فَعْل أو فَعِل [2].

وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء فيدل على المرة بالوصف كرحم رحمة واحدة [3].

صيغة (فَعَل)

إن الفعل (فَعِل ) بفتح وكسر العين [4] فإن قياس مصدره هو "فَعَل" بفتح العين سواء أكان صحيحاً أم معتلاً، وأن هذه الصيغة (فَعَل) لكي تكون هذه الصيغة قياسية بحته من الفعل اللازم ( فَعِل) يجب أن تكون الأفعال التي تندرج تحتها وفق دلالات معينة وهي على النحو الآتي:

---

([1]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، مرجع سابق، ص53

([2]) المرجع السابق ، ص54

([3]) أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فت الصرف، المكتبة التوفيقية ، حققه محمد فريد ، القاهرة ، ص69

([4]) خديجة الحديثي، أبحاث صرفية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ط1، 1431هـ – 2010م، صص111

1- أن يكون دالاً على أحد الأدواء إذ قال سيبويه ( هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال ( وجَع يَوجُعُ وجَعا) وقالوا سقم يسقم سقماً)[1].
2- أن يكون دالاً على فرح أو حزن نحو ( بطر يبطر بطرا، وفرح يفرح فرحاً ...)[2].
3- أن يكون دالاً على خوف أو ذعر قال سيبويه ( وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك فَزِعْتُ فَزَعا وهو فَزِع وفَرِق يَفْرَق...) .
4- أن يكون دالا على عيب كالداء نحو (سَهِكَ يَسْهك سَهْكاً)[3]. وقنم قنما وهو قَنِم جعلوه كالداء لأنه عيب.
5- أن يكون دالاً على جوع أو عطش قال سيبويه ( أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فَعْلان ويكون المصدر الفعل ويكون الفعل على فَعِل يَفْعَل وذلك نحو ، ظَمِئ يَظْمأ وهو ظمْآن ، وعَطِشَ يَعْطَش عطشا هو عَطْشَان ...)[4].
6- أن يكون دالاً على انتشار أو هَيْج قال سيبويه ( وقد جاء على فَعِل يَفْعَل وهو فعل أشياء تقاربت معانيها لأن جملتها هيج، وذلك قولهم أرج يأرج أرجا وهو أرج وإنما أرادوا تحرك الريح وسطوعها وحمس يحمس حمسا وهو حمس ، وذلك حين يهيج ويغضب ...)[5].

**الأفعال:**

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو أغلب الأحوال بحيث لا يختلف أحدهما عن الأخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن (استفعل) أو (يستفعل) مثلاً، على أن صيغة مصدره

---

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1،ص17
([2]) المصدر نفسه ، ج4،ص19
([3]) خديجة الحديثي ، أبحاث صرفية ، ص112
قنم الطعام واللحم والثريد والرطب يقنم قنما ...فسد وتغيرت راحته ، لسان العرب (قنم)
([4]) انظر الكتاب ، ج4، ص2
([5]) خديجة الحديثي ، أبحاث صرفية ، ص112

(استفعال) كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع [1].

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده، كأن يكون لنوع من الأفعال وزن واحد من المصادر، نحو (فَعَل) المتعدي كنصر، فوزن مصدره فَعِل لا غير، ولكن وزن فَعْل لا يختص بمصدر فَعَل بل يكون لمصدر فَعِل أيضا نحو فهم ، فلا نستطيع إذن أن نستدل بمصدر ورد في وزن فعل على فعله الماضي أو المضارع، إذا لا تدري كيف تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم [2].

وإذا قيل لك هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي أو بالماضي الثلاثي على المضارع؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتقرير القواعد، مثل التلازم الحاصل بين (فعِل) غير حلقي العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فإن مضارعه لا يأتي إلاّ على وزن يَفعَل، ويَفعَل أيضاً متى كان غير حلقي العين أو اللام لا يكون ماضيه إلا على وزن (فَعل) فإذا سمعتهم ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر.

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو (فعُل) بضم العين ، فان مضارعه لا يأتي إلا على وزن (يَفعُل) بضمها أيضا ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يختلف عن الماضي، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي لأن وزن (يفعُل) لا يختص بالماضي المضموم العين ، بل يأتي مضارعاً (لفعَل) المفتوح العين نحو نصر وكتب.

فإذا سمعتهم ينطقون بفعل ماض من باب (فعُل) ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهُل ويجزُل. وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو أكرم ، والخماسية نحو اصطفى والسداسية

---

([1]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص54

([2]) محمد الخضر الحسين ، دراسات العربية وتاريخها ، ص54

نحو استقبل، فان كلا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد، ذلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع، والمضارع عن سماع الماضي.

فان كان الفعل الماضي من باب (فعَل) بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعُل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يفعِل تارة أخرى نحو عدل يعدل، وأمثلة كل هذين الوزنين كثيرة ومقتضي اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب (فعَل ) أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماض من (فعَل) توقفنا في صوغ مضارعه على السماع ، ولكنا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع لفعل جاء على وزن (فعَل) فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللمتكلم الخيار في أن يصوغه مضمون العين أو مكسورها إلاّ أن يكون حلقي العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم، عن تصريف (فعَل) المفتوح العين أما المضارع أن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك، وأن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضممت وإن شئت كسرت إلاّ الحلقي العين أو اللام. فالفتح للتخفيف وإلحاقا بالأغلب.

وقال : الرضي في شرح الشافية وهو يتكلم عن مضارع فعل أيضاً (وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد وقال : كلاهما (الضم والكسر) قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا انه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلا استعملا معاً، وليس على المستعمل شيء)[1].

ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل الكسر هو القياس.

ومن الصيغ المختلف القياس عليها صيغ (أفعل) اعني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل، فتعديه إلى مفعول واحد إن كان لازماً، أو إلى مفعولين أن كان متعديا إلى مفعول واحد، أو إلى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدياً إلى مفعولين.

---

([1]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص56

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي، ولا يدخل شيء منه في القياس وذهب آخرون إلى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحد قياسي، نحو جلس وأجلسته، فإن كان في أصله متعدياً إلى واحد فدخول الهمزة عليه سماعي، نحو: لبس الثوب وألبسته إياه [1].

وذهبت طائفة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدي إلى واحد مقبول في القياس وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدي إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة صحيح في القياس، وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وخال وزعم إن لم يرد به السماع.

وسبب اختلافهم أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح، فلم يقولوا أظرفه ولا أضرب زيد عمراً، أو أمدحه فلاناً، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع.

ومن نظر إلى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لإجراء القياس، وان كثرة دخولها على المتعدي بواحد دون ما يكفي للقياس افرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقيساً ، ووقف دخولها على المتعدي إلى واحد على السماع [2].

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي إلى واحد بكثرة وهذه الكثرة، المتحققة في النوعين تكفى في نظره لإباحة القياس، سوىّ بينهما وجعلهما في صحة القياس بسواء. وأما إجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدي لمفعولين فإلحاقا لظن وأخواتها بأعلم وأرى لتشابههما في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب[3].

---

([1]) المرجع السابق، ص56

([2]) المرجع السابق ، ص57

([3]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص57

**افتعل:**

ومن الأفعال المزيده (افتعل) وهذا الوزن يأتي مرادفا لفعله الثلاثي اللازم نحو رقى وارتقى، وعدا عليه واعتدى، أو مرادف للمتعدي نحو خلسه واختلسه، وحازه واحتازه، وصاده واصطاده .

و لا خلاف في أن هذا النوع سماعي. فليس لك أن تجئ إلى فعل ثلاثي لازم او متعد و تصوغ منه فعلاً في وزن افتعل موافقا له في لزومه أو تعديه ومن أجل هذا حكموا على احتار بمعنى حار واقتطف بمعنى قطف، خطأ حيث لم يرد أن العرب تكلموا به [1].

فقد يأتي افتعل مطاوعا لفعل ثلاثي متعد نحو جمع القوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى، وهز الشجرة فاهتزت. ورد الشئ فارتد او مطاوعا لفعل رباعي نحو أنهضته فانتهض، وهذا ما يحتمل أن يكون مقيساً ومعظم علماء العربية يقفون به عند حد السماع، فليس لك أن تقول أفسدته فافتسد، ولا أجلسته فاجتلس.

**أسم الفاعل والصفة المشبهة :**

اسم الفاعل هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به [2].

والصفة المشبهة هي لفظ مصوغ من مصدر اللازم للدلالة على الثبوت[3].

ويتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بان كلا منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجئ على وزن فاعل، نحو كاتب وعالم [4]. يقول ابن مالك:

كفاعل صغ اسم فاعل إذا  من ذي ثلاثة يكون كغداً[5]

---

([1]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص57

([2]) احمد بن محمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص71

([3]) المرجع السابق، ص73

([4]) محمد الخضر الحسن ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص61

([5]) ابن عقيل، ، شرح ابن عقيل علي القبة ابن مالك ، دار التراث، ص402

أي إذا أريد بناء أسم الفعل من الفعل الثلاثي جئ به على مثال (فاعل) وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين، متعدياً كان او لازما نحو ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب وغدا فهو غاد.

أو يفتح بميم [1] مضمومة، ويكسر ما قبل آخره، نحو مكرم ومخترع ومستكشف ومن ثم اشتهر ما يجئ في هذا الأوزان باسم الفاعل والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجئ على نحو فعل كضخم وفعل كحسن وفعل كفرح، وأفعلّ كأبيضّ و فعيل كجميل وفعلان كعجلان ولذلك يدعى ما يجئ على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف، حولتها إلى صفة (فاعل) فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف ومريض وجواد، حاسن، وعاف، وشارف، ومارض، وجائد، وتقول ذلك قياساً لا تتقيد فيه بسماع.

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعْل أو فعَل أو فعْلان أو افعل دون أن ينطق به العرب، ماعدا فعيلا، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ، وينبغي أن يفيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت، ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها [2].

صيغ المبالغة:

ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال وفعول وفعيل، وفعِل، وهذه المسماة عندهم بصيغ المبالغة نحو : نظّار ومنحار، وغفور، وسميع، وحذر.

ومن علماء العربية من يذكرها، ويضرب لها الأمثال، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في إعمالها عمل اسم الفاعل، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعّال خاصة، و

---

([1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل علي القبة ابن مالك ، دار التراث، ص402

([2]) محمد الحضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص65

وجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه [1].

**اسم المفعول:**

هو ما أشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل[2]. و يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) يقول ابن مالك:

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كان من قصد[3]

نحو: قصدته فهو مقصود وضربته فهو مضروب.

فإن زاد الفعل عن ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بميم مضمومة [4] وخالفه بفتح أخره بدل الكسر . نحو : مكرم ومعظم ومستعان به[5].

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فإذا ورد فعل متصرف فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا يتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني انه قال : "لا يقال من نفع" اسم مفعول والقياس يقتضيه ) ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال: أن نفع كضرب فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نفع منفوع [6].

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ومن هذه الصيغ مالا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه وهي فعل كذبح، بمعنى مذبوح وفعل كقناص بمعنى منقوص، وفعالة كلقاطة ملقوط. ومنها ما اختلفوا في جعله مقيسا وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وكحيل بمعنى مكحول.

فوقف به فريق عند حد السماع ومنهم ابن مالك حيث زعم أن نيابة (فعيل) عن مفعول كثيرة وليست معنية بالإجماع[7].

---

([1]) احمد بن محمد الحملاوي ن شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق،ص72

([2]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل علي ألفية بن مالك ، ص404

([3]) محمد الخضر الحسن ، دراسات في العربية وتاريخها ، مرجع سابق، ص62

([4]) المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها

([5]) احمد بن محمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص72

([6]) محمد الخضر الحسن ، دراسات في العربية تاريخها ، ص63

([7]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص63

وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجئ من فعله فعيل بمعنى فاعل، فيقال بمقتضى هذا المذهب حسيد بمعنى محسود، وضهيد بمعنى مضهود حيث لم يجئ فعيل فيه بمعنى فاعل، ولا يقال نصير بمعنى منصور أو عليم بمعنى معلوم، أو رحيم بمعنى مرحوم، لأنه جاء نصير بمعنى ناصر، وعليم بمعنى عالم، ورحيم بمعنى راحم [1].

وسبب الخلاف أن (فعيلاً) ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ولكن فسروا القياس على ما لم يجئ من فعله فعيل بمعنى فاعل، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل، وليست على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

**أفعل التعجب وأفعل التفضيل:**

فعل التعجب هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه [2]. واسم التفضيل هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة [3].

للتعجب صيغتان هما ما افعله، وأفعل به. وللتفضيل صيغة هي أفعل، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية.

نحو: ما أحسن الصدق، وأحسن به [4].

ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية، تمسك الجمهور بهذا الشرط، ولم يجيزوا اشتقاق فعل التعجب ولا افعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فحملها الجمهور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتمل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول

---

([1]) انظر شرح ابن عقيل ، ص405

([2]) احمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،ص79

([3]) المرجع السابق،ص75

([4]) المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها

ما تمتاز به الصيغة فإن كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول، نحو عربد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل إسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة، وفي ذلك خلل لا داعي إلى ارتكابه وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما اشد عربدته أو هو اشد عربدة، وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيد نحو انفعل أو افتعل أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف:

(1) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من (افعل) الذي تكون همزته في أصل وضعه نحو اظلم الليل، دون ما تكون همزته للنقل نحو اجلس، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

(2) طائفة تجيز أخذهما من (افعل) لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وصفه، وما تأتي همزته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من قبل، واعتمد هذا المذهب على أنه سمع من العرب أخذهما من (افعل) بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس، نحو أعطاهم للدنانير، وأولاهم للمعروف، وأكرمهم من كل أحد [1].

(3) طائفة تجيز أخذهما من كل الأفعال الثلاثية المزيدة مثل: انفعل واستفعل، ونحوهما ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة، يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل، وقالوا لا يقال: ما أموته، لأن الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته متى جاء على وجه يحتمل التفاضل، كأن يكثر في بلد الموت، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أي ما

---

([1]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص64

أكثر موتهم، ولا يبقى سوى أن ما أموته لم يسمع من العرب بوجه، فنرجع إلى حكم الأفعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب وأسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على طريق خاص[1].

ومن شروط صوغها أن لا يكون الفعل مبنياً للمجهول، لئلا يتلبس بالاتي من المبني للفاعل، وسمع شذوذاً، هو أزهي من ديك من زهى بمعنى تكبر بالبناء للمجهول وقيل أنه قد ورد فيه: زها يزهو فإذا لا شذوذ فيه [2].

فإن كان القصد من التعجب واضحاً كأن نقول ما البس هذا الثوب، تتعجب من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة قياساً سائغاً اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب، نحو ما أشهره وما أخصره، ومن أمثالهم[3].

**أسم الآلة :**

وهو اسم مصوغ من مصدر الثلاثي لما وقع الفعل بواسطته [4].

ويصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجئ على وزن مفعل[5]، نحو مخيط ومفعلة نحو مطرقة ومفعال نحو مفتاح، وأورد صاحب المفصل هذه الأوزان الثلاثية، وقال: هذا قياس مفرد في جميع الأفعال الثلاثية.

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثياً هو أن الأفعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل، ووزن مفعل ومفعلة لا يسع إلاّ ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة لفاتت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل، وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه، فيختل اللفظ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح [6].

---

([1]) احمد بن محمد الحملاوي، شذا الصرف في فن الصرف، ص76

([2]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص65

([3]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص65

([4]) احمد بن محمد الحملاوي، شذا اصرف في فن الصرف ، ص81

([5]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها، ص65

([6]) المرجع السابق ، ص66

**أسماء الزمان والمكان :**

هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل ومكانه [1]، يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن مفعوله، فقالوا: أرض مأبلة أي ذات ابل ومأسدة أي ذات اسود ومسبعة أي ذات سباع، ومطبخة أي كثيرة البطيخ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص ملصة ولكثيرة الرمان مرمنه، ولكثيرة الخزان مخزة [2].

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها، فمنهم من وقف به عند حد لسماع مع اعترافه بكثرة ما سمع منه.

وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس، فقد قال في حديثه عن هذا الباب:(وليس في كل شيء يقال إلا أن نقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به) قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه: يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه [3].

وممن صرح بصحة القياس فيه مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى بالمكمل إذ قال:( أعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان، وضعوا لها مفعله، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض مسبعه أي يكثير فيها السباع وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ مفعله من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض نحو الذهب فتقول في الأرض كثيرة الذهب مذهبة.

و خلاصة القول: إن للقياس وظيفة مهمة في توليد الصيغ الصرفية وفق قواعد مطردة من كلام العرب، ولا يمكن أن تقتصر على السماع؛ لأن العرب لم تنطق بكل مصدر فهنالك أفعال لم يسمع مصادرها وهنا يأتي دور القياس في اشتقاق تلك الصيغ وقد تبين ذلك من خلال هذا المبحث.

---

([1])احمد محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ص80

([2]) محمد الخضر الحسين ، دراسات العربية وتاريخاها ، ص66

([3]) محمد الخضر الحسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص67

## وظيفة القياس في بناء الجملة العربية

### تعريف الجملة:

يوحد بعض النحاة بين الكلام والجملة ويفرق البعض الأخر بينهما ويرى هذا البعض أن الجملة أعم من الكلام لأن الكلام يطلق على المفيد فقط، أما الجملة فتطلق على المفيد وغير المفيد كجملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فهو ليس بكلام [1].

والجملة هي التي تتضمن جزأين لعوامل الأسماء على لفظها [2] أو لفظ أحداهما وكل جملة هي تركيب إسنادي بمعنى أنها تتركب من مفردين العلاقة بينهما علاقة إسناد وهذا ما ذهب إليه إمام النحاة فقال:" وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بُدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ به والمبني عليه [*] وهو قولك:( عبد الله أخوك)، وهذا أخوك، و مثل ذلك قولك:( يذهب زيد) فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُد من الأخر في الابتداء" [3].

وتبع المبرد سيبويه في تعريفه للجملة حيث عرفها في باب الفاعل حيث يقول:" وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكون وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، وإذا قلت:( قام زيد) بمنزلة قولك :(القائم زيد) [4]، فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر.

برغم الاتفاق التام بين علماء اللغة في تعريفهم للجملة إلا أننا نجد بعض علماء اللغة يضيقون نطاقها فقد عرفها ابن يعيش ضمنا فقال:"الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين زيد، وبكر في قولك :(ضرب زيد)، و(انطلق بكر)، و تسمى الجملة"[5] وهو بخلاف ابن جني الذي توسع في صور الجملة ارتباطاً بأدائها لحاجة الموقف اللغوي حيث يعرفها ويقول:"

---

([1]) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الآعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، 147هـ 1991ن ج2،ص42

([2]) السيوطي ، همع الهوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ج5 ط1 دار الكتب العلمية ، ج2ص48

*أي الخبر

([3]) سيبويه ، الكتاب ، علق عليه إميل بديع يعقوب ، ج1، دار الكتب العلمية ، ص48

([4]) المبرد ، المقتضب ، ص8

([5]) ابن يعيش ، شرح المفضل، ج1، ص70

الكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[1].
و قد تابع ابن يعيش في شرحه في تسوية الكلام والجملة مستخدما ألفاظ ابن جني حيث يقول:"أعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه يسمى الجملة)[2].

وأرى أن كل هذه التعريفات التي ذكرت تدور حول معنى موحد للكلام أو للجملة برغم الضيق والتوسع ولكنها جميعها تؤدي المعنى المطلوب. ونلاحظ في جميع كتب علمائنا القدامى أنهم يبتدئون التعريف بالكلام لا بالجملة .

**مكونات الجملة:**

نجد أن العرب أقاموا بناء الجملة على ركنين أساسين هما:

المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل [3].

فإذا وجه المتكلم حديثه إلى الذات أو المعنى، بدأ بالاسم ثم اسند إليه حكم الخبر نحو الله واحد، أما إذا قصد الحدث بدأ بالفعل ثم أسنده إلى مرفوع نحو:(خلق الله السموات والأرض).

وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضله يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة،هذا أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية ويضاف إليه[4]:

الأصل الوصل وقد يعدل عنه إلى الفصل، الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير.

قسم النحاة الجملة إلى قسمين:

الجملة الاسمية : وتشمل دراسة المبتدأ والخبر وإن وأخواتها، لا النافية، للجنس والحروف التي تغير إعراب الخبر.

---

([1]) ابن جني ، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، ج1، ط1، 1421هـ – 2001م دار الكتب العلمية ، ص17

([2]) المصدر السابق، ج1. ص32

([3]) محمد صلاح الدين بكر، دراسات في الصيغة والجملة ، ط1. مكتبة أم القرى ، الكويت ص172

([4]) تمام حسان ، الأصول ، عالم الكتب ، 1425هـ – 2004م، ص121

الجملة الفعلية: ومجالها يسع كل الجمل التي تكلم بها العرب مبدؤه بالفعل التام والناقص واللازم والمتعدي والجامد والمتصرف، لان الأفعال جميعها تشترك في حاجتها إلى المرفوع.

والجملة الفعلية تشمل دراسة : الفعل والفاعل، ونائب الفاعل وظن وأخواتها، وما تفرع من الأفعال التي تحتاج إلى ثلاثة مفاعيل [1]، تلك حزمة من الأصول التي تتضافر فيتكون منها بناء الجملة[2].

**بناء الجملة الاسمية:**

المبتدأ والخبر: اسمان تتألف منهما جملة مفيدة، نحو (الحقُ منصورٌ)، يتميز المبتدأ عن الخبر بأن المبتدأ مخبر عنه، والخبر مخبر به، و المبتدأ هو المسند إليه الذي لم يسبقه عامل، والخبر ما أسند إلى المبتدأ وهو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تدعى جملة أسمية [3].

أقسام المبتدأ: للمبتدأ ثلاثة أقسام:

صريح نحو:( الكريم محبوب)، ضمير نحو:(أنت مجتهد)، مؤول نحو:( وإن تصوموا خير لكم) [4]

أقسام الخبر: الخبر المفرد ما كان غير جملة، وإن كان مثنى أو مجموعا، نحو:( المجتهد محمود، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون)،الخبر الجملة ما كان جملة فعلية، أو جملة اسمية، فالأول نحو:( الخلق الحسن يعلي قدر صاحبه) والثاني نحو:( العامل خلقه حسن)[5]،الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور[6] هي:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو( في الدار رجل)، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو(قائم رجل).

الثاني: أن يتقدم عليها نفي نحو(ما خلّ لنا)

---

([1]) محمد صلاح الدين ، دراسات في الصيغة والجملة ، ص172

([2]) تمام حسان ، الأصول، ص130

([3]) مصطفي الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ج2 ص179

([4]) المرجع السابق، ص183

([5]) المرجع السابق ، ص186

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل حاشية التحقيق، ص110

الثالث: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو(هل فتى فيكم؟)

الرابع: أن توصف نحو(رجل من الكرام عندنا)

الخامس: أن يقصد بها التنويع كقول الشاعر:

فَأَقْبَلْتُ زَحفاً على الرُكْبَتَيْنِ فَثَوبُ لَبِسْتُ وثَوبُ اَجُرُ [1]

فقوله (ثوب) مبتدأ (ولبست) خبره وكذلك ثوب اجر.

السادس: أن تكون دعا، نحو:(سلام على إل ياسين)

السابع: أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارف [2]

ومن ما تشتمل عليه الجملة الاسمية كان وأخواتها وإن وأخواتها وغيرها من الحروف التي تغير إعراب الخبر، وتسمى النواسخ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر.

كان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوب بها خبراً لها، وهي:(كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك) [3].

إن وأخواتها وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو (إن زيداً قائم) وهي:(إن، وأن، وكأن، وليت، ولعلّ) [4].

النافية للجنس: وهي تعمل عمل إن " فتنصب المبتدأ أسماً لها وترفع الخبر خبراً لها"[5].

**بناء الجملة الفعلية :**

هي الجملة التي يتصدرها فعل تام يسند إلى فاعله، أو ما ينوب عنه، وكل فعل في الكلام يكون جملة فعلية بالضرورة فإذا قلت (يصدق المؤمن) فهذه جملة فعلية، الفعل فيها يصدق، وفاعله المؤمن[6].و الجملة الفعلية جملة حديثة في المقام الأول، بحيث يمكن القول بأن الركن المبتدأ به في الجملة الفعلية، وهو الفعل هو

---

([1]) البيت من شواهد ابن عقل ج2، ص110

([2]) البيت بلا نسبة، من شواهد ابن عقيل، ص104

([3]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص 131

([4]) المرجع السابق ص 172

([5]) المرجع السابق، ص196

([6]) إبراهيم بركات ، النحو العربي ، ج2 ص3

محور الحديث ومركزه، فهو المعلوم لدى كل من المتحدث والمستمع، وهو الخيط الذي يربط بينهما ليقوم عليه الإخبار، ويخبر عنه بالركن الثاني، وهو الفاعل أو نائب الفاعل.

**أركان الجملة الفعلية:**

للجملة الفعلية ركنان هما: الفعل وفاعله أو ما ينوب عنه [1] يعرف سيبويه الفعل في قوله:" أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع".

وتناقل النحاة بعد ذلك هذه المعاني ليجمعوا بين الحدثية والزمن في تعريف حد الفعل، حيث أن الفعل إنما هو ما يدل على معنى في نفسه في الأحداث فقط لذلك فإن الفعل إنما هو لفظ أو كلمة تدل على حدث في زمن .

يختص الفعل دون الاسم والحرف بقبول: قد فتقول:( قد قام زيد)، السين وسوف فتقول:( سوف أتقدم في دراستي)، وحروف نصب الفعل، فتقول:( لن أخرج اليوم)، وأدوات الجزم فتقول:( لم اسع في شر)، وتاء التأنيث الساكنة ملحقة به فتقول:( فاطمة أقبلت في كبرياء)، ونوني التوكيد تقول:( لاحترمنّ غيري)،( لأودين واجبي)، وضمائر الرفع البارزة المتصلة، تقول:( استمعت إليه)،(هدانا إلى الله ) وأساس الفعل التصرف، أي صوغ الماضي والمضارع والأمر من المادة اللغوية الواحدة نحو: فهم، يفهم، أفهم، استمع، يستمع، أستمع ...[2]

لكن هنالك بعض الأفعال التي لا تتصرف منها المثبتة في نواسخ الابتداء والاستثناء والتعجب ومنها قلّ النافية، وتبارك، وسقط في يده ، وهدّك من رجل...

الفاعل: هو ما أسند إليه فعل تام مقدم مفرغ، أو ما ضمن معنى الفعل على جهة وقوعه منه أو قيامه به [3]. و الإسناد يعني النسب إليه على سبيل الإحداث سواء أكان واقعاً منه أم قائماً به، فالفاعل مصدر الحدث، ولو كان فاعلاً معنوياً.

---

([1]) المرجع السابق، ص5

([2]) المرجع السابق ، ص6

([3]) المرجع السابق، ص7

فإذا قلت: جاء الرجل، فإن المجيء مسند إلى الرجل على أنه واقع منه، فهو فاعل المجيء ولو قلت،(علم الرجل) فان العلم مسند إلى الرجل على أنه قائم به فهو فاعل معنوي له، حيث العلم قائم بالرجل، ومثل الفاعل المعنوي القائم بالفعل أن تقول:( ورقت الشجرة، مات المريض...)، والفعل التام نحو:( يسمع، يلهو، يؤمن ...) دون الناقص نحو:(كان وأخواتها) حيث التمام في الفعل يتضمن إحداث حدث والقيام بعمل أو وقوع عمل أو حدث، ويجب أن يكون الفعل مقدماً على الفاعل حتى يفرق بتلك الرتبة بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، لأن ما تبدأ به الجملة هو المصنف للجملة، لأنه يكون مبتدأ الحديث، كما يكون العلاقة المعنوية الرابطة بين طرفي الحديث.

كما يكون الفعل مفرغاً دون اشتغال عنه بالضمير، كأن تقول:( قاموا الرجال)، حيث يجوز أن يكون التقدير: الرجال قاموا، فتكون جملة اسمية أما ما يتضمن معنى الفعل فإنه يمكن أن ينحصر في:

الصفات المشتقة: من اسم الفاعل، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة واسم التفضيل، فهذه الصفات المشتقة تعمل عمل الفعل في رفعها فاعلاً كما أنها تكون في حاجة إليه دائماً،المصدر نحو:( قراءة الدرس)، حيث التقدير اقرأ الدرس فناب المصدر مناب الفعل،اسم الفعل نحو: صه بمعنى (اسكت) فيكون صه اسم فعل أمر مبنياً وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت [1]و تقول نزال أي: انزل، وتقول عليك محموداً، فيكون (عليك) اسم فعل أمر مبنياً، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، ومنه هيهات، وشتّان...

شبه الجملة: مثل أن تقول:( أعجبت برجل عندك أخوه)،( ورأيت رجلاً في المنزل أبوه)، حيث يكون في شبه الجملة معنى الفعل الذي يقتضي الفاعلية، إذن فالفاعل في اللغة هو: من أوجد الفعل[2]، و في الاصطلاح: ما أسند إليه الفعل التام، أو ما في تأويله، أي ما يعمل عمل الفعل كما ذكر سابقاً.

---

([1]) إبراهيم بركات ، النحو العربي، ج2،ص10

([2]) المرجع السابق، ص12

وإسناد الفعل إلى الفاعل إسناد مطلق أي: يشمل كل تراكيب الإثبات والنفي والتعليق والإنشاء، فإذا أريد حذف الفاعل لغرض معنوي أو لفظي فإن مفعولاً به، أو المصدر غير المؤكد، أو شبه الجملة التامة ينوب عن الفاعل، ويأخذ أحكامه وتتغير بنية الفعل– حينئذ– ويسمى الفعل مبنياً للمفعول أو للمجهول ويسمى ما اسند إليه نائباً عن الفاعل [1].

**الرتبة في بناء الجملة العربية**

**التقديم والتأخير:**

النمط المثالي لبناء الجملة أن يذكر المسند إليه ثم المسند، فيكون بناء الجملة الفعلية أن يذكر الفعل أولا ثم الفاعل ثم المفعول به و في الجملة الاسمية أن يذكر المبتدأ أولاً ثم الخبر.

قد تختلف الرتبة بين هذه الأجزاء فيتقدم الفاعل على الفعل والمفعول به على الفاعل في الجملة الفعلية، ويتقدم الخبر على المبتدأ وخبر كان على اسمها وهذا مما يقبله القياس. يقول عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير في كتابه دلائل الإعجاز:" هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان؟!". كتقديم المفعول على الفاعل[2]، ويرى ابن جني أن تقديم المفعول على الفعل الناصبة تقديم يبيحه القياس ويمثل له بقولهم،(زيداً ضرب عمرو) .

وكذلك الظرف يتقدم على الفعل والفاعل سواء أكان للزمان أو المكان أم كان جاراً ومجرورا فما تقدم على الفعل وهو للزمان قولهم: ، نحو (يوم الجمعة سار جعفر) ومما تقدم على الفعل وهم للمكان قولهم:(عندك قام زيد) ومما تقدم على الفاعل وهو للمكان قولهم:(قام عندك زيد).

---

([1]) المراجع السابق ، ص12

([2]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص158

ومن التقديم كذلك تقديم الحال على صاحبها نحو( جاء ضاحكاً زيد)، وتقديمها على الفعل( وضاحكاً جاء زيد). و كذلك الاستثناء، نحو(ما قام إلا زيداً أحداً). ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. فلا يجوز(إلا زيداً قام القوم) ويعلل ابن جني هذا الامتناع بقوله:" لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول:(ما قام أحد إلا زيداً )(وإلا زيدٌ) والمعنى واحد فلما جارى الاستثناء مجرى البدل امتنع تقديمه.

ومما يصح ويجوز تقديمه خبرا المبتدأ على المبتدأ ، نحو:( قائم أخوك وفي الدار صاحبها) وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وكذلك خبر ليس، نحو، زيد ليس أخوك ومنطلقين ليس أخواك[1]

قول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنَا وعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمُ وجَهُولُ[2]

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك و الطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو جاء البرد والطيالسة فلما ساوقت حرف العطف قبح والطيالسه جاء البرد كما قبح:( وزيد قام عمرو) لكنه يجوز جاء الطيالسة البرد كما تقول: ضربت وزيدا عمرو، لكن توسط المفعول معه بين الفعل ومعموله الصاحب له فقد أجازه ابن جني قياسا على جواز تقدم المعطوف عليه على المعطوف كما جاء في قول الأحوص:

ألا يا نخلةً مِن ذاتِ عِرْق عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[3]

والأصل: عليك السلامُ ورحمة اللهُ فأخرّ المعطوف وهو( السلام) وقدم المعطوف عليه وهو( رحمة). ويرى أن المفعول معه أصل العطف. ومنع غيره ذلك احتجاجا بأن هذا التوسط في المعطوف ضعيف نادر، فيكون في المفعول معه الذي هو فرعه أضعف. وقد ورد في الشعر ما يقضي إباحة التوسط كقول يزيد بن الحكم:

جَمَعتَ فُحشَاً غَيبةً ونَميمَةٍ ثَلَاثُ خِصَالٍ لسْتَ عنها بمُرعَوي[4]

---

([1]) المرجع السابق ، ص159

[2] السموءل بن عادياء، من شواهد ابن عقيل ص127

[3] البيت من الوافر، للأحوص في ديوانه ص190، وخزانة الأدب، ص192/2

[4] البيت ليزيد بن الحكم، في خزانة الأدب130/3، وشرح شواهد المغني679/2

فالأصل: جمعت غيبة ونميمة مع فحش، على أن الواو التي تسبق(فحشا) واو المعية وهو منصوب على أنه مفعول معه وتقدم على مصاحبه الذي هو( غيبة ونميمة)

و مما يقبح تقديمه الاسم المميز، وان كان الناصب فعلاً متصرفاً، فلا تجيز شحماً تفقأت ولا عرقا تصببت. فأما ما انشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخبل[1]:

أتَهجُرُ لَيلَى بالفِرَاقِ حَبِيبَها ومَا كَانَ نَفسَاً بالفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

فتقابله براوية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً:

*وما كان نفس بالفراق تطيب*

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى، ألا تر أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، تم نقل الفعل ، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز ، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل، فإن قلت: فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك راكباً جئت، (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ).

قيل: الفرق أن الحال ( لم تكن) في الأصل هي الفاعلة ، كما كان المميز كذلك، إلا ترى أنه ليس التقدير والأصل، جاء راكبي ، كما أن أصل طيب به نفسا طابت به نفسي، وإنما الحال مفعول فيها فالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها، فاما كونها هي الفاعل في المعنى فكون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى وأنت تقدمه على كان فتقول:( قائماً كان زيد) ولا تجيز تقديم اسمها عليها . فهذا فرق [3].

---

([1]) ابن جني ، الخصائص، ج1، ص159

[2] البيت من الطويل، وهو للخبل السعدي في ديوانه ص290، وبلا نسبة في أسرار العربية ص179، ويروى (تطيب) مكان (يطيب)

([3]) المرجع السابق نفسه ، الصفحة نفسها

وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضرب زيد ومما يصح تقديمه المفعول به على الفاعل فيتوسط بينه وبين الفاعل نحو قوله تعالى (يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء [1]) [(2)].

إذا تضمن الفاعل ضميراً يعود على المفعول به، عندئذ يتقدم المفعول به حتى لا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، والتقدم هنا واجب عند الأخفش وأبن جني ، وابن الطوال، وابن مالك ، ولا يوجبه كثير من النحاة ، ومنه قولك (ذاكر الدرس قارئه)، (فهّم المعلم طلبته)، حيث كل من (الدرس والمعلم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تقدم لأن الفاعل (قارئ وطلبته ) يتضمن ضميراً (هاء) الغائب في الموضعين يعود على المفعول به.

ومنه قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ[3]) (إبراهيم) مفعول به منصوب و (رب) فاعل مرفوع [(4)].

ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبه، نحو قولك:(رغبة في صلتك قصدتك)[(5)].

ومما يضعف من جهة القياس تقديم المعطوف على المعطوف عليه قولنا:(قام و زيد عمرو) فقد جمعنا أمام زيد بين عاملين احدها (قام) والآخر الواو فهي تقوم مقام العامل قبلها وكأننا قد أعملنا فيه عاملين وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو:( قام وقعد زيد)، لأننا في هذا بالخيار إن شئنا أعملنا الأول، وان شئنا أعملنا الأخر. و ليس ذلك في نحو( قام زيد وعمرو)، لأننا لا نرفع عمراً في هذا إلا بالأول وتقديم المضاف إليه على المضاف ممنوع ولا شيء مما اتصل به.

ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان أو قسما أو غيرها فلا يمكن قول

---

[1] سورة: فاطر: 28

([2]) إبراهيم بركات، النحو العربي، ج2 ، ص189

[3] سورة البقرة:124

([4]) المراجع السابق، ص19000

([5]) ابن جني ، الخصائص، ج1، ص159

( أقم إن تقم) فأما(أقوم إن قمت) فليس جوابا للشرط ولكنه دال على الجواب، أي أن قمت ودلت أقوم على قمت و مثله أنت ظالم أن فعلت أي إن فعلت ظلمت فحذفت (ظلمت) ودلّ: عليها (أنت ظالم) عليه.

فأما قول زهير بن مسعود[1]:

فَلَم أُرْقِهِ إِنْ يَنجُ منها وإن يَمُتْ فَطعنُة لا غُسٍ ولا بِمُغمِّرِ

فذهب أبو زيد إلى انه أراد: إن ينج منها فلم أرقه وقدم الجواب وهذا غير جائز والقياس له دافع، وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار، وهو أقوى من الجازم لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال– لا يجوز تقديم ما انجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمة أحرى وأجدر، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت ووجه القول عليه أن الفاء في قوله (فلم أرقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها، أو زائدة وأيهما كان فكأنه قال، لم أرقه أن ينج منها، وقد علم أن لم افعل (نفي فعلت) وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلاً عليه في قوله:[2]

يا حكمُ الوَارِث عن عبدِ الملكْ أَوَدَيْتُ أن لم تَحبُ حَبْوُ المُعتنِكْ

أي أن لم تحب أوديت فجعل (أوديت) المقدمة دليلاً على أوديت هذه المؤخرة فكما جاز أن تجعل فعلت دليلاً على جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذي هو لم افعل دليلاً على جوابه. و العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، كقولهم: جوعان، كما قالوا: شبعان وقالوا: علم، كما قالوا: جهل وقالوا كثر ما تقومن، كما قالوا: قلما تقومن. وذهب الكسائي في قوله:

إذا رَضِيَتْ عَلَيّ بَنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبنَي رِضَاهَا[3]

إلى أنه عدى (رضيت) بحرف الجر(على) لما كان ضد سخطت مما يعدى ب (على)، وهذا واضح، وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي، فكأنه قال: أن ينج منها ينج غير مرقي منها، وصار قوله: لم (أرقه) بدلاً من الجواب ودليلاً علي

---

[1] البيت من الطويل و لزهير بن مسعود في لسان العرب، وبلا نسبة في الإنصاف626/3، وجمهرة اللغةص133

[2] البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه، ص118،وشرح شواهد المغني25/1

[3] البيت للقحيف العقيلي، وهو من شواهد ابن عقيل، ص13

فهذه وجوه التقديم والتأخير في بناء الجملة وفق ما يقتضيه القياس على كلام العرب القدماء.

**الفصل والوصل:**

يقتضي النسق القياسي للجملة العربية أن تذكر العناصر المكونة لها كافة، دون أن ينقص أي عنصر منها، ولكن قد يحدث تغيير في ترتيب عناصرها فيخالف الأصل ويلزم هذه المخالفة أن تكون على نسق كلام العرب القدماء.

الأصل في الألفاظ المرتبط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى بينها بفاصل يقول ابن مالك:

الأصل في الفاعل أن يتصلا  والأصل في المفعول أن ينفصلا[1].

أشار هنا إلى الجملة الفعلية فالنمط القياسي لها ( فعل، وفاعل، ومفعول) هذا هو الأصل وأن يلي الفاعل المفعول من غير أن ينفصل لأنه كالجزء منه. وقد يخرج عن هذا الأصل بأن يفصل بينهما – أي الفاعل والمفعول – وهو جائز بالظرف، نحو قولك: كان فيك زيد راغباً.

ورد في ألفية السيوطي المسماة بالفريدة[2]:

والأصل وصل فاعل وفصل  مفعوله وقد يجئ الوصل

أو يسبق الفعل والأصل يلتزم  للبس والعكسُ لمضمر ألم

فهو يقول، الأصل أن يلي الفاعل الفعل ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمراً زيداٌ، ويجب البقاء على الأصل إذا حصل اللبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى.

و يقبح الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي ويلحق بهما في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما، كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما.

فمن الفصل قوله:

فَقَد والشكُ بيّن لي عناءُ  بوَشْكِ فِرَاقِهِم صُردَ يَصِيْحُ[3]

---

([1]) أبن جني ، الخصائص، ج1، ص162

([2]) السيوطي، المطالع السعيدة ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعة ، ص258

[3] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في رصف المباني933، وشرح شواهد المغني ص479، ومغني اللبيب ص171

أراد فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء، ففيه من الفصول الآتي:
الفصل بين(قد) والفعل الذي هو بين، وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال. فهي تُعد مع الفعل كالجزء منه ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على (قد) في نحو: قوله تعالى: ( ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك[1]) [2]. وقوله سبحانه( ولقد علموا لمن اشتراه[3])[4].

وفصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله ( بين لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بين) وبين فاعله الذي هو (صرد) بخير المبتدأ الذي هو (عناء) وقدم قوله:( بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح صفة لصرد وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح، فلا يجوز نحو:( هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا)، لأن الصواب قولنا:(هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها.

فصل المضاف يقول ابن مالك :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز، ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا بأجنبي، أو بنعت، أو ندا

أجاز ابن مالك أن يفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل، والمراد المصدر واسم الفاعل ، والمضاف إليه، بما نصبه المضاف قوله تعالى:(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ...)[5]في قراءة ابن عامر ، ينصب (أولادَ) وجر (شركاء).

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته " ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في

---

[1] سورة الزمر:65

([2]) ابن جني ، الخصائص ، الخصائص، ج1،ص164

[3] سورة البقرة:102

([4]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج1، ص377

([5]) سورة الأنعام ، 137

رداها " ومثال ما فصل فيه بين المضاف إليه والمضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف" فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله[1]) بنصب (وعد) وجر (رسل).

ومثال اسم الفاعل المفصول بجار ومجرور قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء" هل انتم تاركو لي صاحبي[2]" فقد فصل بين الجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه [(3)]، إذ الأصل فيه هل أنتم تاركو صاحبي لي.

الفصل بالقسم: الفصل بالقسم جائز نحو:(هذا كتاب والله عمرو) والأصل فيه(هذا كتاب عمرو والله)، وحكي قولهم: (أن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها) والأصل فيه إن الشاة لتجتر فتسمع ربها والله) ولهذا قال المصنف: ولم يعب فصل يمين [(4)].

و أشّار بقوله ( واضطرار وجدا) إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الأجنبي قوله:

كَمَا خَطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[5]

ففصل بـ (يوماً) بين (كف) و (يهودي) وهو أجنبي من(كف) لأنه معمول (خط) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي قبيح ومن الفصل قوله:

فَأَصْبَحَتْ بعد خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا[6]

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها، ففصل بين المضاف الذي هو(بعد) والمضاف إليه الذي هو(بهجتها) بالفعل الذي هو(خط) وفصل أيضاً بخط بين(أصبحت) وخبرها الذي هو ( قفرا) وفصل بين (كأن) واسمها الذي هو (قلما) بأجنبيين، احدهما قفرا الآخر رسومها، إذا لم تجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل في نحو( كانت زيداً الحمى تأخذ) كان ألا تجيز الفصل بين كان واسمها بمفعول فاعلها أجدر.

ومن الفصل الجائز الفصل ( بإما) كقول تأبط شراً:

---

[1] سورة إبراهيم: 47

[2] البخاري، صحيح البخاريض، حديث رقم 3661

([3]) المطالع السعيدة ، السيوطي ، ص434

([4]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ج1،ص378

[5] البيت من الوافر، لأبي حية النميري في ديوانه ص163، والإنصاف 432/2، وخزانة الأدب 219/4ش

[6] البيت من المنسرح، لذي الرمة في ملحق ديوانه ص1909، وبلا نسبة في الإنصاف 431/2، وخزانة الأدب418/4

هُمَا خُطَتَا إِمَا إِسَارُ ومِنّةُ وإما دَمُ والَقتْلُ بالحُرِ أَجْدَرُ [1].

ومن الفصل قوله :

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ بِوَادِيهِ من قَرْعِ الْقِسِيَّ الْكَنَائِنِ [2]

فلم نجد فيه بدا من الفصل، لأن القوافي مجرورة.

ومنه بيت الأعشى:

إلاّ بداهة أو علا لة قارح نهد الجزارة [3]

ومذهب سيبويه فيه الفصل بين(بداهة) و(قارح) وهذا أمثل.

و من الفصل الجائز أن يفصل بين أفعل التفضيل و من الجارة بأحد شيئين[4]:

احدهما: معمول أفعل التفضيل نحو قوله تعالى:" النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ " [5]، والآخر:(لو) الشرطية و مدخولها ومنه قول الشاعر:

و لَفَوكِ أَطْيَبُ إن بَذَلْتِ لنا مِن مَاءِ مَوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

و كذلك الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه[6] وينقسم النحاة إزاء قضية الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه إلى قسمين:

أولها : يذهب إلى امتناع الفصل بينهما، لكون فعل التعجب ضعيفاً لأنه فعل جامد، كما أن التركيب التعجبي كالأمثال يلزم طريقة واحدة في التركيب وعلى رأس هذا المذهب الأخفش والمبرد وجماعة من النحاة المتقدمين.

والآخر: وعلى رأسه الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وغيرهم يذهب إلى جواز الفصل بشبه الجملة، فتقول: ما أحسن اليوم زيداً وما أجمل الدار بكراً.

و يحتج أصحاب هذا الاتجاه بأن (أفعل) في التعجب ليس بأضعف من (إن) التي يفصل بينها وبين اسمها المنصوب بشبه الجملة.

وقد سمع عن العرب قولهم:" ما أحسن بالرجل أن يصدق"

---

([1]) البيت من الطويل ، لتأبط شراً في ديوانه ، ص89، وجواتهر الأدب ص154

[2] البيت للطرماح بن الحكيم في ديوانه، ص486

[3] البيت مجزوء من الكامل، للأعشى في ديوانه ص25، خزانة الأدب 1/

([4]) علي محمود النابي، الكامل في النحو والصدق، ص45

([5]) سورة الأحزاب :36

([6]) إبراهيم بركات ، النحو العربي، ج2،دار النشر، مصر،ط1، 2007م، ص203

وكل المواطن والمواضع التي ذكرت في هذا المبحث يجري عليها القياس وتلتزم قواعدها في تأليف الجمل وفي التقديم والتأخير والفصل والوصل ومتى عرف المتكلم هذه المواطن والمواضع والرتب وعرف قواعدها جاز له أن يجري كلامه على قياسها ملتزماً الرتبة أو مقدماً أو مؤخراً أو واصلاً أو فاصلاً وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

## وظيفة القياس في الحذف والتقدير

الأصل في النظام اللغوي أن تذكر الألفاظ، بيد أن اللغة وفق سياقاتها اللغوية وأنظمتها البلاغية، تلجأ أحيانا إلى ضروب من الفنون البلاغية، على سبيل الاختصار والإيجاز واللغة العربية من هذا الطراز الذي يتفنن في أساليب البيان عن طريق الإيجاز، ومن ذلك الحذف الذي هو ضرب من ضروب الإيجاز.

الأصل في الجمل العربية أن تذكر كل أجزائها، ومن الواضح أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ويحدث فيها هيئة جديدة والمحافظة على الأسلوب العربي تقتضي ألا يلفظ الإنسان بعبارة إلا أن تجئ مطابقة للهجة عربية هذا هو الأصل الذي يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليلاً على صحة حذف أمثالها.

فإذا جرى خلاف في حذف إحدى الكلم فالأصل بيد من يوجب ذكرها، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل، إذن الأصل في الكلم أن تذكر في رتبها وفق ترتيبها في الجملة وهذا ما جرى عليه قياس العربية.

وقد يقال إن العرب قد أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ، والخبر، والمفعول به، والمعطوف، والمعطوف عليه، والحال، والتمييز وفعل الشرط، وجوابه، وباستقراء، هذه المواضع تقرر لدى النحاة أصل يمكن أطراده والقياس عليه ، وهو صحة الحذف لدليل، يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الباب:" إنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر

أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن..." [1].

ومما تقدم يتضح أن الحذف في أسلوب العربية واقع دلت عليه الشواهد وجرت عليه القواعد المعنية المطردة المستقرأة من كلام العرب، ومن هنا صار للقياس النحوي وظيفة وهي اطراده وطرده في الحذف قياساً على ما نقل عن العرب وقامت عليه القرائن. و قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، و الحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته [2].

فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت، وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار الجواب دليلاً على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتخصيص، نحو قولك:( زيداً) إذا أردت:(أضرب زيداً) أو نحوه، ومنه(إياك)إذا حذرته، أي أحفظ نفسك ولا تضعها، (الطريق الطريق)، وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك "(القرطاس والله)، و(خير مقدم)، أي( أصاب القرطاس)،(وقدمت خير مقدم)، وأيضاً حذفت الجملة في أسلوب الشرط نحو:( الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً)، أي إن فعل المرء خيراً جزي خيراً، وإن فعل شراً جزي شراً، وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد ويكون الفاعل في كثير من الأحيان بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت ويضربان وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد وليس كذلك المبتدأ والخبر [3].

و أمّا حذف المفرد فعلى ثلاثة اضرب: اسم، وفعل، وحرف ويمكن بيان كل فيما يلي:

أولاً: حذف الاسم:

ورد حذف الاسم في اللغة العربية كثيرا ويتجلى ذلك في عدة أحوال منها:

---

([1]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1، عام 1409هـ- 1988م

([2]) ابن جني ، الخصائص، ج2، 360

([3]) المصدر السابق، ص83

حذف المبتدأ تارة نحو:(هل لك في كذا وكذا)، أي هل لك فيه حاجة أو أرب، ومنه قوله تعالى:(كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يلبسوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) [1]أي ذلك، أو هذا بلاغ . وهو كثير ومطرد مقيس [2]. خاصة في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى:" وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ "[3] أي هي نار الله.

وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك؟ (زيد) أي (زيد عندي)، ومثله قوله تعالى:" طاعة وقول معروف"[4].وتقديره طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، ويقدر أيضاً بقولهم أمرنا طاعة وقول معروف وعليه قول عمر بن أبي ربيعة:

فَقَالَتْ على اسْمِ اللهِ أَمْرَكَ طَاْعةٌ وإن كُنْتُ قد كُلِفتُ ما لم أُعَودِ [5]

و منه قوله تعالى:" أكلها دائم وظلها "[6]. أي دائم لا خلل فيه.

وقد حذف المضاف أيضا وذلك كثيرا واسع وهو مطرد مقيس نحو قوله تعالى:"ولكن البر من اتقى" [7]. أي بر من أتقى، ومنه قوله تعالى:"واسأل القرية التي كنا فيها" [8] أي أهل القرية. و يجوز حذف المضاف مكررا نحو قوله:"فقبضت قبضة من أثر الرسول) [9]. أي من تراب اثر حفر فرس الرسول، ويحذف المضاف إليه أيضا ويكثر ذلك في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو قوله تعالى:"رب أغفر لي"[10]. أي ربي وكذلك يحذف ويكثر حذفه في الغايات نحو قوله تعالى:" لله الأمر من قبل ومن بعد)[11]. أي من قبل غلب االروم ومن بعده .

وقد يحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه غير أن ذلك كثير في الشعر غير مطرد في النثر، وذلك أن الصفة في الكلام تكون للتخصيص والتخليص، أو تكون

---

([1]) سورة الآحقاف، آية 35.

([2]) ابن جني الخصائص، ج2، ص362

[3] سورة الهمزة: الآية:5–6

([4]) سور محمد ، آية 21

([5]) البيت من الطويل، وهو لعمر بن ابي ربيعة، في ملحق ديوانه ، ص490، وخزانة الأدب 181/4

([6]) سورة الرعد أية 13

([7]) سورة البقرة أية 177

([8]) سورة يوسف آية 82

([9]) سورة طه ، آية 96

([10]) سورة الأعراف ، آية 151

([11]) سورة الروم ، آية 30

للمدح أو الثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب:،لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك فلا يليق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما يشوب ذلك من الإلباس، وحذف الموصوف يكون متى قام الدليل عليه أو شهدت له الحال، وكل ما أشبه الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث، ومما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن كثيراً من الصفات لا يمكن حذف موصوفها كأن تكون الصفة جملة نحت، مررت برجل قام أخوه ولقيت غلاماً وجهه حسن فإن حذف قيل فيه، مررت بقام أخوه، أو لقيت وجهه حسن ، وهذا أسلوب قبيح [1].

وقد حذفت الصفة ودلت عليها الحال وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك [2] و على هذا وما جرى مجراه تحذف الصفة وتطرد في القياس، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز.

ويحذف المعطوف وهو كثير مطرد منه قوله تعالى:" لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ "[3]. أي ومن أنفق من بعده ودليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ومنه أيضاً قوله تعالى:" سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ [4]" أي والبرد، ومنه أيضا قوله تعالى:" فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية"[5]. أي فحلق رأسه [6]. وحذف المعطوف عليه أيضا ومنه قوله تعالى:" اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ "[7]. أي فضرب فانفجرت .

---

([1]) ابن جني ، الخصائص، ج2، ص386

([2]) المصدر السابق، ج2، ص370

([3]) سورة الحديد ، آية 10،

[4] سورة النحل :81

([5]) سورة البقرة ، آية 196.

([6]) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ، ج2، ص590–591

([7]) سورة البقرة آية 60

ومن مواضع حذف الاسم حذف المستثنى نحو قولهم جاءني زيد ليس إلاّ وليس غير، أي ليس إلا إياه، وليس غيره [1]. ومن مواضع حذف الاسم أيضا حذف المفعول به وقد يأتي الحذف بعد فعل المشيئة كثيرا كقوله تعالى:" ولو شاء لهداكم أجمعين" [2] أي لو شاء هدايتكم، ومن مواضع حذف الاسم قياساً مطرداً حذف الموصول الاسمي وقد جوز ذلك الكوفيون والأخفش وتبعهم أبن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم قوله تعالى(آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ)[3] ومنه قول حسان ابن ثابت :

فَمَن يَهْجَو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحَهُ وينصرهُ سواءُ

وتقدير الموصول المحذوف في الأمثلة الماضية هو (والذي أنزل) و(من يمدحه).

ومن المواضع التي يستخدم فيها القياس طردا في الحذف، حذف الحال وأكثر ما يرد إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو قوله تعالى:" المَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُم ب"[4]. أي قائلين فحذف الحال يجوز إذا دلت عليه قرينة أما لو عريت من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذفها على وجه[5].

**ثانياً: حذف الفعل:**

حذف الفعل مطرد في أسلوب العربية وقد استخدم القياس فيه وهو ضربان:

أحدهما أن يحذف والفاعل فيه، ويعد هذا من حذف الجملة.

والضرب الثاني هو أن يحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفعل مفصولاً عنه مرفوعاً به، نحو:(أزيد قام)، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل، لأنك تريد: أقام زيد؟ فلما أضمرته فسرته بقولك: (قام) وكذلك ما ورد في القرآن الكريم، كقوله عز وجل: "إذا السماء انشقت" [6]، ونحو:" وإذ الشمس كورت" [7] ، فالتقدير إذا انشقت السماء، وإذا كورت الشمس[8]. وعليه قول ذي الرمة:

---

([1]) ابن جني ، الخصائص، ج2، ص372

[2] سورة النحل: الآية 9

[3] سورة العنكبوت: 46

([4]) سورة الرعد ، الآيات 23و24

([5]) ابن جني ، الخصائص، ج2، ص379

([6]) سورة الانشقاق ، آية 1

([7]) سورة التكوير، آية 1

([8]) ابن جني الخصائص، ج2، ص380

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلغتِه فقامَ بفأسٍ بين وُصْلَيكِ جازرُ[1]

أي إذا بلغت ابن أبي موسى، ومثل ذلك كثير لا يمكن إحصاؤه في هذا المبحث لكن يمكن القول إن حذف الفعل يطرد إذا كان مفسراً، ويكثر حذفه أيضاً في جواب الاستفهام كما في قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ) [(2)]، وأكثر من ذلك القول نحو ( والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم )[(3)]. أي يقولون سلاماً.

ثالثاً: حذف الحرف:

الحرف نوعان، حرف مبنى أي من الحروف المكونة لبناء الكلمة ثلاثية كانت أم رباعية أو خماسية، وحرف معنى وهو الأداة التي تؤدي مع الاسم أو الفعل معنى من المعاني كالنداء والاستفهام والنفي والنهي والتمني وغيرها، وكلا النوعين يحذف ويطرد حذفه ويقاس عليه غيره فمثال الأول: حذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع إذا كان مجزوماً نحو: لم يرم ، ولم يمش، ولم يسع والأصل في كل(يرمي) و(يمشي) و(يسعى) والحذف في مثل هذه الحال مطرد لأنه علامة إعراب الفعل المضارع معتل الآخر. ويطرد أيضا حذف حرف العلة من وسط الفعل الأجوف الثلاثي إذا كان ماضياً اتصل بآخره ضمير رفع متحرك نحو:(قمت)، أو كان مضارعاً مجزوما نحو:( لم يقم) أو اتصلت به نون النسوة نحو (يقمن) أو كان أمراً نحو ( قم) فحرف العلة حذف من وسط الفعل في كل الأحوال لالتقاء الساكنين.

ويحذف أيضا حرف المبني باطراد يقاس من أخر فعل الأمر معتل الآخر نحو: (اسع) و (اغز) و (امش) في الأصل في كل على التوالي (اسعى) و(أغزو) و(امشي) وقد أورد هنا للإيضاح ولكنه لم يظهر في الاستعمال إلا محذوفاً.

و من الحروف التي تلحق أواخر الأسماء للإعراب واطرد حذفها وقيس عليه نون المثنى ونون جمع المذكر السالم إذا ورد كل منهما مضافاً [(4)] نحو:( تبت يدا أبي

---

[1] البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ص1042، وخزانة الأدب3/32،37

([2]) سورة النحل ، أية 30

([3]) سورة الرعد ، الآيتان ، 23و24

([4]) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ، ص607

لهب وتب) [1]. ونحو قوله تعالى:"إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ" [2] ومن قبيل ذلك حذف التنوين لزوماً باطراد لدخول (أل): نحو الرجل غريب، وللإضافة نحو (غلامك)[3].إذ الأصل غلام لك. وقد اطرد أيضا حذف (ياء) الاسم المنقوص جوازا إذا ورد في الجملة نكرة وكان في حال رفع أو جر نحو:(هذا ليل داج) و(سعى ساع في الخير) وقد اطرد أيضا حذف أخر الاسم المنادى إذا قصد ترخيمه وأمثلته كثيرة في العربية شعراً ونثراً ومن ذلك قول ألعرجي *:

عوجي عليّ فسلمي جَبْرُ فيمَ الصُّدودُ وأَنْتمُ سَفْرُ [4]

فالأصل ( يا جبرة) فحذف الآخر للترخيم ومما اطرد حذفه بعض الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب كنون ما عرف في النحو بالأفعال الخمسة وهي( كل مضارع اتصل بأخره ألف الاثنين، أو واو الجماعة) أو ياء المخاطبة، فالنون في هذه تثبت في الرفع فقط ويطرد حذفها في حالتي النصب والجزم ون أمثلتها قوله تعالي (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) [5]. ومثل هذا يقال أيضا في فعل الأمر إذا اسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فبناؤه عندئذ يكون على حذف النون وهذا مطرد مقيس.

و مثال الثاني أي حذف حرف المعنى فليس بقياس على رأي أبي علي الفارسي وذلك أن حروف المعاني إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو حذفت لكان هذا الحذف اختصارا لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به [6]. وحروف المعاني في رأي ابن جني نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها فمثلاً إذا قيل : قام القوم إلا زيداً فان (إلا) قد نابت عن (استثنى) وهي فعل وفاعل، وإذا قال أحدهم:(ليت لي مالا) فإن(ليت) نابت عن (أتمنى) وقلّ مثل ذلك في بقية الحروف التي تؤدي المعاني، لذا فهي في رأي الفارسي وتلميذه ابن جني لا تحذف قياساً

---

([1]) سورة المسد، آية 1

([2]) سورة الصافات ، آية 38

([3]) ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب ، ج2، ص608

*هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان بن عبد شمس، من شعراء الغزل، عاش في عهد بني أمية، مات محبوسا مقاما على البلس

[4] البيت من شواهد الأغاني،ج1،ص174-156

([5]) سورة البقرة ، آية 24

([6]) ابني جني ، الخصائص، ج2، ص274

لأنها نابت عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها [1]. و مع ذلك فقد أورد أبن هشام أمثلـه بحـذف حـروف المعـاني جـوازاً فـي الـضرورة الـشعرية غيـر أن بعـض الأمثلـة أوردها دلالـة علـى اطـراد حـذف بعض الحـروف جـوازاً مثل حذف يـا النـداء كمـا فـي قولـه تعالـى:" يٰـُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا " [2]. أي يـا يوسـف، ومثلـه قولـه تعالـى:" أن أدوا إلى عباد الله"[3] وقد ذكر أيضا حذف(لا) النافية في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو قوله تعالى:" تالله تفتأ تذكر يوسف"[4]. أي لا تفتأ.

وخلاصته يمكن القول: للقياس وظيفة مهمة في حذف بعض أجزاء الجملة العربية في أساليب مختلفة وفق قواعد مطردة وقرائن دالة أوضحتها الشواهد من كلام العرب ومن القرآن الكريم وقد مر في مواضع متعددة من هذا المبحث سرد للأمثلة وإيراد للشواهد الدالة على إطراد الحذف في بعض أساليب العربية وإيضاحا لوظيفة القياس في إجراء هذا الحذف إيجازا واقتصاداً في التعبير.

و الحـذف لابـد فيـه مـن دليـل حـالي أو مقـالي يـدل علـى معنـى العنـصر المحـذوف مـن الجملـة فعـلاً كـان أو اسـماً أو حرفـاً، أو يـدل علـى معنـى الجملـة المحذوفة إن شمل الحذف جملة برمتها. وهذا ما يسمى ب( تقدير المحذوف).

و يتصل التقدير في النحو العربي بمجموعة من القضايا لا تقتصر على الحذف بل تشتمل الزيادة وإعادة الترتيب، والحمل على الموضع، واستعمال حرف بمعنى حرف آخر، والحمل على المعنى.

والمهم أن نتناول التقدير المتصل بالحذف، كيف يمكن تقدير العناصر المحذوفة؟ وما الأسس التي يجب أن تتبع للوصول إلي التقدير المناسب.

**تقدير المحذوف:**

أن التقدير المناسب الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعى أمرين أساسين هما المعنى والصناعة النحوية والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها، وكذلك يمنع النحويون بعض التقديرات – أحيانا–

---

([1]) نفس المصدر، ج2، ص274

([2]) سورة يوسف، اية 29

([3]) سورة الدخان ، اية 17

([4]) سورة يوسف، اية 85

وإن كان المعنى يجيزها لأن الأصول النحوية تتعارض معها، كما يقدرون أنواع من المحذوفات في أحيان أخرى.

على أن ثمة أسسا وقواعد تعارف عليها النحاة في تقدير المحذوفات بنوها على مراعاة الأمرين السابقين، بالإضافة إلى التسليم بقضية الأصلية و الفرعية فالأصل في الكلام عدم الحذف، كما أن الأصل في الجملة أن يكون لها ترتيب معين فإذا حل بها ما نسميه تقديماً وتأخيراً فقد خرجت عن الأصل، ويمكن أن نجمل هذه الأسس فيما يلي [1]:

1- يجب أن يقدر المحذوف في مكانه الأصلي، لأن تقديره في غير مكانه الأصلي يتطلب تقديراً أخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة.
2- يجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن.
3- ينبغي أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن.
4- إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف فيقدر أن ذلك حذف على التدريج ولم يقع مرة واحدة.

وهذه الأسس بحاجة إلى شيء من التوضيح و التفصيل والتمثيل[2]:

فإذا وجد مانع نحوي يمنع من وضع المحذوف في مكانه الأصلي قدر في غيره و ذلك نحو: أيهم رأيته ؟ و(أي) في الجملة اسم استفهام منصوب ولا يجوز عند النحاة أن ينصب بالفعل المذكور بعده لأنه شغل عنه بضميره فيلزم تقدير فعل أخر من لفظ الفعل المذكور ، وهنا لا يجوز أن يقدر سابقاً على اسم الاستفهام فلا يجوز ( رأيت أيهم رأيته) .

و لا يخفى أن هذا التقدير من أساسه لا يتطلبه المعنى وإنما تقتضيه المقررات النحوية.

ويجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل، إذا الأصل ألا يكون في الكلام حذف، وكلما كان المحذوف قليلاً كان الخروج عن الأصل قليلاً ولذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف في عبارة :( ضربي زيدا قائماً )، أولى من

---

([1]) انظر مغني اللبيب، ج2، ص60-162

([2]) طاهر سليمان عودة – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص156

تقدير سائر البصريين، لأنه قدره (ضربه) فالمحذوف عنده وهو الخبر قدر بكلمتين فقط هما المصدر المرفوع المضاف إلى ضمير الغائب، أما غيره فقد قدر المحذوف ( حاصل إذا كان) أو (إذا كان) فكان تقديره أولى لأنه أقل في اللفظ كما أنه من نفس لفظ المذكور [1]. وكذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف في عبارة ، أنت مني فرسخان ، أولى من تقدير أبي علي الفارسي إلا أن الأخفش قدر المحذوف كلمة واحدة هي "بعد" فأصل التركيب عنده: (بعدك مني فرسخان)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أما الفارسي فقد قدر أصل العبارة ( أنت مني ذو مسافة فرسخين) [2].

وتقدير المحذوف في قوله تعالى (وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ[3]) بكلمة واحدة هي: حب العجل أولى من تقدير: حب عبادة العجل، لقلة اللفظ في التقدير الأول.

ويقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن ولذا كان تقدير الأخفش في عبارة (ضربي زيداً قائماً) أولى من تقدير غيره لأنه قدره بلفظ (ضربه) وهو نفس لفظ (ضربي) وقدره غيره بألفاظ أخرى[4].

بيد أنه قد يمنع مانع صناعي متصل بقوانين النحو أو معنوي من تقدير نفس اللفظ فيعدل عنه إلى تقدير غيره ففي(ياأيها المائح دلوي دونكما)إذا قدر (دلوي) منصوباً فالناصب له عند سيبويه والبصريين ليس اسم الفعل المذكور بعده، وإنما هو فعل بنفس معناه تقديره (خذ) وسبب هذا التقدير عندهم أن أسماء الأفعال لا تقوى على العمل فيما قبلها، وبالتالي لا تصلح أن تفسر عاملاً فيها. وفي نحو:( زيداً اضرب أخاه) لا يمكن تقدير الناصب لـ ( زيداً) بفعل محذوف هو (اضرب) لأنه يخل بالمعنى، ولذا يعدل عن لفظ المذكور إلى لفظ أخر هو ( أهن )[5] .

وقد يستدعي الكلام أكثر من عنصر محذوف، والأولى أن يقدر أن الحذف لم يقع مرة واحدة بل على التدريج، ففي قوله تعالى (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ

---

([1]) ابن هشام ، مغني اللبيبن ج2، ص160

([2]) طاهر سلميان حمودة ، طاهرة الحزفي في الدرس اللغوي ، ص107–58

[3] سورة البقرة: 93

([4]) طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 158

([5]) أنظر بن هشام ، مغني اللبيب ، ج2،ص162

الْمَوْتِ[1]) التقدير: كدوران عين الذي ... فالمحذوف كلمتان على هذا التقدير. وفي قول الشاعر:

إذا قَامَتَا تَضَوعَ المِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيْمَ الصِّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ[2]

التقدير: تصوغا مثل تصوغ نسيم الصبا، فالمحذوف ثلاث كلمات وفي قوله تعالى " وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً[3]".

التقدير: لا تجزي فيه، فالمحذوف تقديره: فيه ثم حذف (في) فأصبح التقدير لا تجزيه، ثم حذف الضمير بعد أن صار مفعولاً به منصوباً.

أولويات التقدير:

عندما تحتمل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبراً أو العكس أو عندما تحتمل الكلمة التي حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين ولا يوجد دليل قاطع يعين المحذوف والمذكور، فقد وضع النحاة أولويات لتقدير المحذوف. ويرد هنا تساؤل: أي العنصرين أولى أن يكون محذوفاً؟ وأيهما أجدر أن يكون مذكوراً؟ قد يوجد ما يرجح أحد التقديرين وقد تتكافأ الأدلة فيبقى الخلاف في التقدير قائماً، أما إذا قطع الدليل بتعين احدهما فلا وجه للخلاف المذكور.

ففي جملة القسم الاسمية نحو(يمين الله) أو (أيمن الله) لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبر فيجوز تقدير احد الوجهين وتقدير المحذوف تبعاً لذلك فإذا قدر المذكور مبتدأ فالمحذوف الخبر والعكس صحيح، أي أن التقدير، يمين الله قسمي، أو قسمي يمين الله، ونرجح في هذه الحالة أن المحذوف الخبر استناداً إلى القاعدة العامة في الحذف التي تقضي أن المحذوف الخبر استناداً إلى القاعدة العامة في الحذف التي تقضي بحذف العنصر الثاني، أما إذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لأم الابتداء نحو: (لعمر الله ) أو (لعمرك) فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر.

---

[1] سورة الآحزاب: 13

[2] أبو عبد الله الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع،البيت من معلقة امرؤ القيس،ص41

[3] سورة البقرة :48

ويذهب بعض النحاة عند احتمال احد الوجهين إلى أن الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة ، ويذهب آخرون إلى أن الأولى أن يكون المحذوف الخبر لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل )[1]. و الرأي الأخير هو ما نرجحه استنادا إلى القاعدة العامة في الحذف والتي تقضي بحذف العنصر المتأخر.

وإذا احتمل التقدير أن يكون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، واحتمل كذلك أن يكون المحذوف مبتدأ والباقي خبراً فالاحتمال الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، أما الفعل فإنه غير الفاعل، بيد أن هذه الأولوية تتوقف إذا وجد من القرائن ما يرجح التقدير الأول ففي قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ [2] ) في القراءة الفاشية تعرب (رجال) فاعلاً للفعل (يسبح) وهذه القراءة تقوي تقدير (رجال) فاعلا بفعل محذوف تقديره(يسبحه) في قراءة شعبة (يسبح) بفتح الباء بإسناد الفعل لنائب الفاعل، فالتقدير فيها يسبح له فيها بالغدو والآصال يسبحه رجال .

وكذلك في قوله تعالى:" كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ [3]" يعرب لفظ الجلالة فاعلاً بالفعل (يوحى) وهي القراءة الفاشية بكسر الحاء من الفعل، وفي قراءة (يوحى) بفتح الحاء يعرب لفظ الجلالة فاعلاً بفعل محذوف تقديره يوحيه [4].

وفي قول الحارث بن نهيك:

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ ومتخبطٌ مِمّا تُطِيحُ الطّوَائحُ

برواية (يبك) بضم الباء وفتح الكاف ببناء الفعل للمفعول، يعرب (يزيد ) نائب للفاعل، و(ضارع) تحتمل كونها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره باكية ضارع، وتحتمل

---

([1]) ابن هشام ، مغني اللبيب، ج2، ص162–163

[2] سورة النور: 36

[3] سورة الشورى: 3

([4]) أبن هشام ، مغني اللبيب، ج2، ص163

كونها فاعلاً بفعل محذوف، وهذا الاحتمال الأخير يرجحه رواية (ليبك يزيدا ضارع) ببناء الفعل للفاعل ووقوع (ضارع) فاعلاً[1].

ومن القواعد المهمة في أولويات التقدير التي توصل إليها النحاة أنه إذا احتمل التقدير أن يكون العنصر المحذوف الأول أو الثاني فالأولى بالحذف هو الثاني سواء أكان الحذف متصلاً بالصيغ أم التراكيب، بيد أن بعض النحويين قد يخالفون في ذلك في بعض المواضع لاعتبارات أخرى .

و يقع الاحتمال الذي يغلب فيه أن يكون العنصر الثاني هو المحذوف في المواضع التالية:

الأول: يتصل باجتماع نون الرفع من المضارع مع نون الوقاية حيث يجوز الحذف لتوالي الأمثال، وقد قرئ بالحذف، أي بنون واحدة في قوله تعالى(أتحاجونني في الله[2]) وهي قراءة نافع، والقراءة الفاشية (أتحاجونّي) بإدغام نون الإعراب في نون الوقاية، وقرئ في قوله تعالى:" أفغير الله تأمروني"[3] بتشديد النون وتخفيفها [4].

في حالات القراءة بنون واحدة بعدها ياء أو كسرة يقع الخلاف من النحاة أي النونين حذفت؟ وأيهما أجدر بالثبات؟ والأولى نون الإعراب والثانية نون الوقاية ، فالمبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وكثير من المتأخرين [5] يرون المحذوف هو النون الثانية الوقاية، ويحتج ابن مالك لرأي سيبويه بأن نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع غير (ليس) وأن نون الإعراب أكثر تعرضاً للحذف، فهي تحذف باطراد في النصب والجزم، وقد يقع حذفها دون ناصب أو جازم

كما في قول الشاعر

*أَبيتُ أَسْري وتَبَيتْي تَدْلُكي وَجْهَكِ بالَعْنبَرِ والمِسْكِ الذّكِي

و القياس تبيتين تدلكي فحذفها عند ملاقاة مثل أولى، يضاف إلى ذلك أنه لو اعترى الحذف نون الوقاية وبقيت نون الرفع لتعرضت عند دخول ناصب أو جازم للحذف،

---

([1]) طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص161

[2] سورة الأنعام : 80

[3] سورة الزمر :64

([4]) ابن هشام ، مغني اللبيب، ج2،ص163

([5]) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2،163

أما إذا بقيت نون الوقاية فإنها لا يعرض لها ما يقتضي حذفها، وحذف ما لا يحوج إلى حذف، أولى من حذف ما يحوج إلى الحذف.

فالذين قدروا الحذف في النون الثانية ساروا مع القاعدة العامة في حذف العنصر الثاني المماثل، والذين خالفوا دفعهم إلى ذلك اعتبار خاص بالعنصر الأول يتمثل في كثرة تعرضه للحذف في اللغة.

الثاني: اجتماع نون النسوة مع نون الوقاية حيث يجوز حذف إحدى النونين نحو:( يسوء الغاليات إذا فليني) والأصل: فليننـي، والأصح أن نون الوقاية هي المحذوفة لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، كما أن نون الوقاية هي الثانية، ويذهب ابن مالك إلى أن الأولى هي المحذوفة، وينسب ابن مالك هذا الرأي لسيبويه[1].

الثالث : ذو(بمعنى صاحب) أصلها (ذوو) اجتمعت الواوان فحذفت إحداهما ودليل الأصل التكسير والتصغير، وقد ورد الخلاف في المحذوف من الواوين والأصح لدينا أنها الواو الأخيرة لأن الحذف يعتري غالباً أواخر الكلمات كما في يد وأب وأم ونحوهما [2].

الرابع: هذا الموضع وما يليه خاص بالحذف في التراكيب الإسناديه، أي في الجمل حيث يحذف العنصر المكرر الثاني وفقاً للقاعدة العامة في الحذف وهي قاعدة لا تقتصر على العربية فحسب.

فإذا تكرر المنادى المضاف نحو:

يا تيم تيم عدي

فالحذف من الثاني عند سيبويه ،أما المبرد فيرى أن الحذف من الأول، والجمهور على ما ذهب إليه سيبويه من أن الحذف من الثاني [3].

الخامس: نحو (زيدٌ وعمرو قائم) يحتمل أن يكون خبر زيد هو المحذوف وهو رأي سيبويه لأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، ويحتمل أن يكون (قائم) خبرا لزيد، وبذلك يكون خبر (عمرو) هو المحذوف [4].

---

([1]) طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص164

([2]) المصدر الساق، ص167

([3]) ابن هشام ، مغني اللبيب، ج2، ص163

([4]) طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص166

السادس: المصدر من قام واستقام وهو إقامة، اجتمعت ألفان أولاهما عين الكلمة. التي هي في الأصل واو قلبت ألفا والأخرى الألف الزائدة للدلالة على المصدرية، والمحذوف عند الجمهور الألف الثانية والمذكور الأولى ، وقد خالف الأخفش في ذلك [1].

السابع: اجتماع الواو أو الياء التي هي عين الكلمة في اسم المفعول مع الواو الزائدة حيث تحذف إحداهما قياساً كما في، مقول ومصون ومبيع، والأصل مقوول ومصون ومبيوع، والمحذوف عند الجمهور الواو الثانية واو المفعول والمذكور عين الكلمة وقد خالف الأخفش في ذلك، ويذهب ابن جني إلى أن رأي الأخفش يستند على أن الواو مفعول حرف ذو معنى إذ فيه الدلالة على اسم المفعول، وأن الحرف إذا كان ذا معنى فهو أجدر بالبقاء رغم كونه زائداً ونظر له بمواضع ورد فيها حذف حرف أصلي و أبقى الزائد لدلالته على معنى[2].

اتضح في مواضع مختلفة من خلال هذا المبحث أن وظيفة القياس النحوي تطرد في استخدامه في ظاهرة الحذف والتقدير سواء كان الحذف حذف جملة أم كان حذف اسم أم كان حذف فعل، أم كان حذف حرف.

---

([1]) المصدر السابق، ص165

([2]) الخصائص، ج2، ص477

## الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع القياس النحوي ومنهجيته وللتأكد من أن للقياس النحوي منهجية كان على الباحثة الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يتعلق بكيفية توظيف القياس في النحو.

ولكي تجيب الباحثة عن كل تساؤلاتها، قسمت دراستها إلى مجموعة من الفصول: تناولت في الفصل الأول الإطار العام للدراسة، واهتم الفصل الثاني بمفهوم القياس النحوي، وفيه عملت الباحثة على معرفة مفهوم القياس وعلاقته بالنحو، بالإضافة إلى ذلك قامت الباحثة بدراسة منهجية توظيف القياس في النحو، كل هذا ساعد الباحثة في أن تجيب عن تساؤلاتها وتحقق أهدافها وصولا إلى النتائج.

**النتائج:**

ومن النتائج التي أسفر عنها البحث:

1-القياس عملية ذهنية منهجية يتم فيها إثبات حكم الأصول للفروع بعلة جامعة.

2-تأثر القياس النحوي بالقياس الأصولي كل التأثر فالقياس الذي استعان به الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، استعان به النحويون وجعلوه واحدا من أهم أصولهم.

3-للقياس النحوي صلة وثيقة بعلم المنطق، وكثير من التصانيف المنطقية تم التوصل إليها عن طريق دراسة اللغة والنحو.

4-للقياس النحوي وظيفة في ابتكار صيغ وكلمات جديدة، وبذلك تكون اللغة جسما حيا تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض اتصالا قويا تخرج به عن حد النقل.

5-للقياس النحوي وظيفة مهمة في بناء الجملة العربية فالأصل في الجملة أن تخضع لقانون الترتيب وقد تحدث المخالفة بالحذف أوتشويش الرتبة بالتقديم و التأخير والفصل الوصل بين أجزائها وفق قواعد مقيسة على كلام العرب.

**التوصيات:**

**وقد أوصت الدراسة بما يلي:**

1. هناك من وقف باللغة عند حد السماع وأنكر القياس فلابد من دراسة منكري القياس.
2. توجيه الدارسين لدراسة الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة القياس دراسة مفصلة لأني لم أتطرق لذلك خشية التطويل.

# فهرست الآيات القرآنية

| الآية | السورة | رقم الآية | الصفحة في البحث |
|---|---|---|---|
| قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ | البقرة | 222 | 25 |
| لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ | البقرة | 24 | 88 |
| وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْل | البقرة | 93 | 91 |
| وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ | البقرة | 48 | 92 |
| وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ | البقرة | 124 | 75 |
| وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ | البقرة | 102 | 78 |
| وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى | البقرة | 177 | 84 |
| فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ | البقرة | 196 | 85 |
| اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ | البقرة | 60 | 85 |
| يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ | النساء | 58 | 23 |
| رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا | النساء | 165 | 32 |
| مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ | المائدة | 60 | 25 |
| إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ | المائدة | 90 | 47 |
| وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ | الأنعام | 137 | 78 |
| أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ | الأنعام | 80 | 94 |
| رَبِّ اغْفِرْ لِي | الآعراف | 151 | 84 |
| وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا | يوسف | 82 | 84 |
| يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا | يوسف | 29 | 89 |
| تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ | يوسف | 85 | 89 |
| أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا | الرعد | 13 | 84 |
| المَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُم | الرعد | 24–23 | 86 |
| فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ | إبراهيم | 47 | 79 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ | النحل | 9 | 86 |
| وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ | النحل | 24 | 87 |
| سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ | النحل | 81 | 85 |
| فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ | طه | 96 | 84 |
| يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ | النور | 36 | 93 |
| آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ | العنكبوت | 46 | 86 |
| لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ | الروم | 4 | 84 |
| النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ | الأحزاب | 6 | 80 |
| كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ | الأحزاب | 19 | 92 |
| يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء | فاطر | 28 | 75 |
| قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ | يس | 78 | 24 |
| إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ | الصافات | 38 | 88 |
| وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ | الزمر | 65 | 78 |
| أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي | الزمر | 64 | 94 |
| كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ | الشورى | 3 | 93 |
| أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ | الدخان | 17 | 89 |
| كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ | الآحقاف | 35 | 83 |
| طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ | محمد | 21 | 84 |
| خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ | القمر | 7 | 74 |
| لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ | الحديد | 10 | 85 |
| هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ | الحشر | 2 | 24 |
| إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ | التكوير | 1 | 87 |
| إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ | الانشقاق | 1 | 86 |
| وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ | الهمزة | 6–5 | 84 |
| تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ | المسد | 1 | 88 |

## فهرست الأحاديث


| الحديث | الصفحة |
| --- | --- |
| فدين الله أحق بالقضاء | 26 |
| ماذا تفعل إذا عرض عليك القضاء | 25 |
| لا تبيعوا الطعام بالطعام | 27 |
| لا يرث القاتل | 31 |
| لا يقض القاضي وهو غضبان | 31 |

# فهرست الأعلام


| | |
|---|---|
| الأمدي | **5** |
| الأخفش (سعيد بن مسعدة) | **43،50،56** |
| أرسطو | **13،33،47** |
| ابن الانباري | **12،16،17،46** |
| ابن جني | **7،11،45** |
| أبو حنيفة | **29** |
| أبو حيان | **60** |
| الخليل بن أحمد | **9** |
| الرازي | **1،13** |
| الرماني | **60** |
| الزبيدي | **5** |
| الزجاجي | **11** |
| الزمخشري | **39،43** |
| سيبويه | **9،53** |
| السيرافي | **48** |
| السيوطي | **16،46** |
| عبد الله بن أبي اسحق | **16** |
| عبد القاهر الجرجاني | **82** |
| عثمان البتي | **29** |
| إبن عصفور | **18** |
| أبو علي الفارسي | **51** |
| عيسى بن عمر الثقفي | **16** |
| الغزالي ( أبو حامد الغزالي) | **13،27** |
| الكسائي | **6،16** |
| ابن مالك | **10،41،61** |
| المبرد | **95** |
| ابن منظور | **1** |
| ابن هشام | **66** |
| ابن يعيش | **66،67** |

## فهرس الأبيات الشعرية

| البيت | القائل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| إِذَاْ رَضِيَتْ عَلَيّ بَنو قُشَيْرِ لَعَمْرُ اللهِ اَعْجَبَنِي رِضَاهَا | القحيف العقيلي | 72 |
| فَلَوْ كَان عبدُ اللهِ مَوْلَى هَجوتُه ولَكِنَّ عبد الله مولى مواليا | الفرزدق | 16 |
| فَمّنْ يَهْجَو رَسُولُ اللهِ مِنْكُم ويمدحهُ وينصرهُ سواءُ | حسان بن ثابت | 81 |
| أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالْفِرَاقِ حَبِيبَها وما كان نَفْسّاً بالفِرَاقِ تَطِيْبُ | للخبل السعدي | 70 |
| فقد والشّكُ بَينْ لي عناءُ بَوِشْكِ فراقِهِم صُرَدَ يَصِيْحُ | مجهول | 74 |
| لِيبُكَ يَزِيْدُ ضَاْرِعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبطُ مما يُطيحُ الطّوائحُ | الحارث بن نهيك | 89 |
| **فَقَاْلْتْ عَلَىْ اسْمِ اللهِ اَمْرَكَ طاْعَةُ وإن كُنْتُ قد كُلِفتُ مَالَمْ أُعَوْدِ** | عمرو بن أبي ربيعة | 79 |
| لعذلته في دمنتين تقادما ممحوتين لزينب ورباب | أبو تمام | 42 |
| **إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بين وُصْلَيكِ جازرُ** | ذي الرمة | 82 |
| والآن اقصُرُ عن شَتِيمَةَ باطلٍ وأشارَ بالوَجَلى إليّ مُشِيرُ | بشار بن برد | 49 |
| فَأقبُلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُكْبَتَيْنِ فثوب لبست وثوب اَجُر | امرؤ القيس | 65 |
| فَلَمْ أَرْقِهِ إن يَنْجَ مِنهَا **وأن يمُتْ فطعنُةُ لا غُسٍ ولا بِمغمرِ** | زهير بن مسعود | 72 |
| هما خَطَّتا إما إِسَارُ ومِنَّةُ وإما دَمُ والقَتلُ بالحُرِ أَجْدَرُ | تأبط شراً | 86 |
| ولَفُوكِ أَطْيَبُ إن بَذَلْتِ لَنَا مِن مَاءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ | امرؤ القيس | 76 |

| | | |
|---|---|---|
| على الغزَلَي مِنّي السّلامُ فُرُبَمَا لَهَوْتُ به في ظِلِّ مَرْؤومَةٍ زُهرِ | بشار بن برد | 49 |
| اضْرِبَ عَنكَ الهمَومَ طارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسّوْط قَوْنَسَ الفَرَسِ | طرفة بن العبد | 8 |
| على عَمَائِمَنا يُلْقَى وأَرْحُلِنَا على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخَهَا ريرُ | الفرزدق | 16 |
| إذا نحنُ قَايَسنا المُلوك إلى العُلاَ وإن كَرُمُوا لم يَستَطِعنَا المَقاييسُ | ذي الرمة | 4 |
| إِنَّما النحوُ قياسٌ يُتبعْ وبه في كلِّ علمٍ يُنْتَفَعْ | الكسائي | 16 |
| **سرينا ونجم قد أضاء فمذبدا محياك اخفى ضوءه كل شارف** | مجهول | 65 |
| **يا حَكَمُ الوارِث عن عبدِ الملكْ أَودَيتُ إنْ لم تَحْبُ حَبوُ المُعتِنِكْ** | رؤبة بن العجاج | 72 |
| **إذا كان بَعضَ النّاسِ سَيْفًا لدولةٍ ففي النّاسِ بُوقاتٌ لها وطُبولُ** | المتنبي | 43 |
| كَمَا خُطّ الكِتَابُ بِكَفّ يَوْماً يَهُوديّ يُقاربُ أو يُزْيلُ | أبو حية النميري | 79 |
| **سَلي إن جَهِلتِ النّاسَ عَنَا وعَنهُمُ فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ** | **السموءل بن عادياء** | 69 |
| **اذا قامت تضوع المسك منها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل** | **امرؤ القيس** | 87 |
| فَأَصبَحَتْ بعد خَطِّ بَهجَتِها كأن قَفراً رُسومها قَلَماً | ذي الرمة | 79 |
| ألا يا نخلةً من ذات عِرْق عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ | للأحوص | 69 |
| **يُطِفْنَ بحُوزيّ المَراتِع لم تُرَعْ بِوَادِيه من قَرعِ القِسِيّ الكنَائِنِ** | الطرماح | 76 |
| **جَمَعتَ وفُحشاً غَيبَةً ونَمِيمَةً ثلاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عنها بِمُرْعوِي** | يزيد بن الحكم | 70 |

# فهرست المصادر والمراجع


1. القرآن الكريم
2. الأمدي ، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد الأفاضل، ج1، المكتب الاسلامي ، دمشق، د.ت
3. ابن الأنباري ، إلإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1957م
4. أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة التوفيقية ، حققه محمد فريد، القاهرة، د.ت
5. إبراهيم الباجوري، حاشية الباجوري على متن السلم، دار إحياء الكتب العربية، 1334هـ.
6. إبراهيم بركات، النحو العربي، ج2، مصر، ط1، 2007م .
7. إبراهيم مصطفى أحمد الزيات، المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية
8. البخاري، صحيح البخاري، كتاب 28، باب حج المرأة عن الرجل' ج3،حديث رقم1855.
9. أبو بكر الزبيدي الأندلسي، طبقات النحوين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، د.ت
10. تاج السر عبد الله الشيخ، القياس والتقويم التربوي، دار الرشيد، 2004 م.
11. تمّام حسان، الأصول، عالم الكتب، 1425هـ – 2004م.
12. ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.
13. خديجة الحديثي ، أبحاث صرفية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ط1، 1431هـ – 2010م.
14. الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق جابر فياض، مؤسسة الرسالة،بيروت،1412هـ–1921م

15. الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور حسن، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م
16. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحيق علي أحمد، دار الأمل، الأردن ط1.
17. ابن السراج، الأصول، تحقيق: عبد الحسن الفكي، مؤسسة الرسالة،
18. سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، باب اجتهاد الرأي في القضاء، حديث رقم 330/30.
19. سيبويه، الكتاب، المحقق:عبد السلام محمد هارون، دار مكتبة الخانجي، القاهرة، مج 1، 1408هـ
20.
أ- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ، صلاح الدين الهواري، المكتبة المصرية ، بيروت ط1، 2001، 1432هـ،
ب- السيوطي، المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية . د. ت
ج- همع الهوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ج2،ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1418-1998م

21. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، دار النهضة المصرية،1375هـ-1955م

22. عبد الرحمن الايجي، الموافق في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
23. عبد الصبور شاهين' دراسات في العربية وتاريخها' مؤسسة الرسالة' ط2' 1406هـ-1986'
24. عبد الغفار حامد، العربية خصائصها وسماتها، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 2004م
25. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1، عام 1409هـ

26. عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، عمان- الأردن، ط1، 1419-1998
27. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، ط8،
28. علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول تحقيق علم الأصول، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البذري، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط1' 1413هـ،
29. علي سامي النشار، المنطق الصوري، المكتبة التجارية، 1955،
30. علي عبد المعطي محمد، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار الجامعات المصرية، 1977
31. علي محمود النابي، الكامل في النحو والصرف، ج1، ط، 1475-2004، دار الفكر العربي، القاهرة
32. العكبري، شرح اللمع، تحقيق فائز قار،ج1، ط1، الكويت، 1404هـ، ج1
33. الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق حمزة بن زهير، المطبعة الأميرية ، بولاق، ط1، د. ت
34. طاهر سليمان حمودة – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية للطبعة والنشر ط1، 1999م .
35. القفطي، أنباه الرواة، تحقيق محمد أبي الفضل، دار الكتب المصرية،ج3، 1986.
36. فندريس، اللغة ، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، لجنة البيان.
37. المبرد، المقتضب، دار الكتب العلمية، 1999، بيروت، ج1
38. محمد الخضر الحسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، ط2، 1380هـ-1960م، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، دار الفرقان، 1405هـ.
39. محمد صلاح الدين بكر، دراسات في الصيغة والجملة ، ط1ـ مكتبة أم القرى ، الكويت د.ت.

40. محمد علي الريان، وعلي عبد المعطي، أسس المنطق الصوري ومشكلاته، دار الجامعات المصرية، 1975
41. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين، دار التراث، بيروت، 1428–2007م
42. محمد عيد،أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1404هـ–1989م
43. محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة، القاهرة، 1976
44. محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، 1424–2004م.
45. محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة، ط، 2000م
46. محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو ،ط2، 1953
47. مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر، ط' د.ت، مج 8، ص435، مادة قوس،د.ت
48. مصطفي الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، دار الكتب العلمية، ط1، ج1، 1421، 2000م .
49. معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، ط1، د.ت.
50. ابن منظور الأفريقي،لسان العرب، دار الفكر،ط، 1410هـ–1990م، مج6.
51. مني إلياس، القياس في النحو دار الفكر ، دمشق، ط1، 1405هـ.
52. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، 147هـ 1991م ج2.
53. أبو الوليد الباجي، أحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق عبد المجيد تركي، د:ت،.
54. ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، القاهرة، د.ت.